مجلة البيئة

اليوبيل الذهبي
GOLDEN JUBILEE
50 +2

الجمعية الكويتية لحماية البيئة
Kuwait Environment Protection Society

490 مجلة شهرية تعنى بشؤون البيئة - منذ عام 1981م

بسم الله الرحمن الرحيم

وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا
بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ

صدق الله العظيم



اللهم ارحم شهداء الكويت رحمة واسعة
واحفظ جنود الكويت وثبت أقدامهم وعزائمهم

مارس 2026



بسم الله الرحمن الرحيم

وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا
بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ

صدق الله العظيم

تنعي الجمعية الكويتية لحماية البيئة وكامل هيئاتها الإدارية والتنفيذية
وفرقها ولجانها وأعضاء جمعيتها العمومية
المغفور لهما بإذن الله تعالى

الشهيد الرقيب / وليد مجيد سليمان رحمه الله
و الشهيد الرقيب / عبدالعزيز عبدالمحسن ناصر رحمه الله

اللذان استشهدا أثناء أداء واجبهما
في إطار المهام الوطنية المنوطة بالقوات المسلحة

و الشهيد المقدم ركن / عبدالله عماد الشراح رحمه الله
و الشهيد الرائد / فهد عبدالعزيز المجمد رحمه الله

من منتسبي الإدارة العامة لأمن الحدود البرية اللذان استشهدا
أثناء أداء واجبهما في إطار المهام الوطنية المنوطة بوزارة الداخلية

والطفلة الشهيدة / إلنا عبدالله

والتي ارتقت إثر شظايا وصلت لغرفة نومها حيث كانت نائمة

سائلين المولى عز وجلّ أن يتغمدهم بواسع عفوه ومغفرته ورحمته ويسكنهم
فسيح جناته، وأن يلهم ذويهم والكويت قيادة وشعبا الصبر والسلوان

وأن يحفظ الله الكويت وأهلها من كل مكروه

البيئة مجلة

اليوبيل الذهبي GOLDEN JUBILEE

أول مجلة بيئية في الوطن العربي

العدد 490 | السنة 46 | مارس 2026

مجلة شهرية تعنى بشؤون البيئة

تصدر عن

الجمعية الكويتية لحماية البيئة

دولة الكويت

رئيس التحرير

د. وجدان علي العقاب

نائب رئيس التحرير

جنان رضا بهزاد

أخبار الجمعية

رجب محمد أبو الدهب

سكرتير التحرير

م. سارة عبدالرضا الرامزي

هيئة التحرير

غالب علي مراد

عبدالحكيم محمود

الهيئة الإستشارية

د. مناف اسماعيل بهباني

د. رأفت فهمي ميساك

تصوير فوتوغرافي

سميرة الخليفة

الإخراج الفني والتنفيذ

وليد سليمان

الجمعية الكويتية لحماية البيئة

محافظة الفروانية، جليب الشيوخ، قطعة 4

شارع 8، قسيمة 800006

ص.ب: 1896 الصفاة 13019 دولة الكويت

البريد الإلكتروني: Keps74@gmail.com

www.keps.org.kw

المواضيع التي تنشر في المجلة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الجمعية أو المجلة

المحتويات

صورة الغلاف



أخبار الجمعية 08


وكيل الداخلية يستقبل رئيس جمعية حماية البيئة

اللواء الوهيب: مواصلة مسيرة التعاون المتميز مع الجمعية...

د. العقاب: الشراكة اللوجستية أنتجت مشاريع بيئية ناجحة

مبادرة شبابية 18


مبادرة شبابية مسؤولة: خريطة تفاعلية لحدائق الموانئ وشاطئ الإسواء في البلاد

ملف العدد 20


الحرب بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية عملية زئير الأسد

بيئة كويتية 26


جودة مياه الشرب الاستعداد واستباق الصرر

مرصد البيئة 32


الإسعافات الأولية النفسية

بين أصداء الأعياد وصفارات الإنذار



د. وجدان العقاب

مع انقضاء شهرٍ تزيّنت أيامه بالأعياد واللقاءات العائلية، تتزاحم في القلب مشاعر متناقضة؛ فرحٌ كان يُفترض أن يكتمل، وطمأنينةٌ كنا نرجو أن تدوم، لكنّ أصداء الصواريخ وصفارات الإنذار العالية بدّدت سكينة اللحظة، وجعلت الأفراح تتكئ على قلقٍ ثقيل. إنّ مشهد المنطقة اليوم، في ظلّ التصعيد بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، يعكس هشاشة السلام حين يُهدَّد، ويضع الشعوب أمام اختبار إنساني وأخلاقي صعب، بين الخوف على الحاضر والحرص على المستقبل، وبين واجب التضامن وأمل التعقّل، ويجد الإنسان نفسه ممزقًا بين رغبته الطبيعية في الفرح، وواجبه الغريزي في الحذر، وبين حنينه إلى الحياة الآمنة، وإدراكه أن المنطقة بأسرها تقف على حافة احتمالات مفتوحة لا يعلم مداها إلا الله، فالحروب لا تُقاس فقط بعدد الصواريخ، بل بارتداداتها النفسية والاجتماعية والاقتصادية، وبالأثر البيئي الذي يطال الأرض والهواء والمياه.

في خضم هذا التصعيد، لا تقف الحرب عند حدود السياسة أو خرائط النفوذ، بل تمتد لتلامس القلوب بألم لا يُحتمل، حين ترتقي أرواحٌ بريئة في صمتٍ يليق بالوطن. نستحضر شهداء الكويت الذين سقطوا وهم يؤدون واجبهم في حماية الكويت وأهلنا ، شدوا صدورهم في وجه نيران العدو، من إخواننا من منتسبي أمن الحدود في وزارة الداخلية، وإخواننا من منتسبي وزارة الدفاع، الذين وقفوا سداً منيعًا في وجه الخطر، مؤمنين بأن أمن الوطن أمانة لا تقبل التراجع.

ونستحضر كذلك الطفلة البريئة التي لم تكن طرفًا في صراع، لكنها أصبحت شاهدًا على قسوته، لتذكّرنا بأن الحروب لا تفرّق بين موقعٍ عسكري وغرفة مليئة بالدمى.

هؤلاء جميعًا يكتبون بدمائهم قصة وطنٍ يواجه التحديات بثبات، ويؤكدون أن التضحية ليست مجرد كلمات، بل مواقف تُخلّد في ذاكرة الكويت، وتبقى شاهدًا على أن حماية الأرض والإنسان مسؤولية تُدفع لأجلها أغلى الأثمان.

اللهم ارحم شهداءنا الأبرار وشافِ مصابينا في بلادنا الحبيبة الكويت ولدى أشقاءنا في دول الخليج، اللهم آمنا في بيوتنا وفي أوطاننا.. إنا نستودعك اللهم أرضنا وسماءنا وحكامنا وأهلنا وأنت خير من تودع عنده الودائع.

في أوقات التحديات، تتجلّى حقيقة الأوطان في تماسك شعوبها، وفي وقوفها صفًا واحدًا خلف قيادتها الحكيمة. وفي دولة الكويت، نؤكد اليوم دعمنا الكامل لرجال الصفوف الأمامية الذين يواصلون أداء واجبهم الوطني بكل شجاعة وإخلاص، سواء في وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع أو مختلف الجهات المعنية بحماية أمن البلاد واستقرارها. هؤلاء الأبطال يمثلون خط الدفاع الأول، ويجسّدون معاني التضحية والانضباط، ويعملون في ظروف استثنائية ليبقى الوطن آمنًا مطمئنًا.

إن وقوفنا إلى جانبهم ليس خيارًا، بل واجب وطني وإنساني، يتطلب منا جميعًا الالتزام بالتعليمات الرسمية، والتحلي بالوعي، ودعم الجهود المبذولة بكل مسؤولية. كما أن وحدتنا الوطنية، وتكاتفنا كمجتمع، تعكس قوة الكويت في مواجهة الأزمات، وتؤكد أن أمنها مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع.

ونقف اليوم بكل فخر واعتزاز خلف قيادة حضرة صاحب السمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، التي تقود البلاد بحكمة وثبات في ظل هذه الظروف، مستلهمة تاريخًا عريقًا من القيادة الرشيدة. إن هذه اللحظة تتطلب منا جميعًا أن نكون على قدر المسؤولية، وأن نحافظ على تماسكنا، وأن نثبت للعالم أن الكويت، بقيادتها وشعبها، قادرة على تجاوز التحديات، بثقةٍ راسخة وإرادة لا تلين.

مؤسسات المجتمع المدني وجمعيات النفع العام

شريان العمل التطوعي والجماعي في خدمة المجتمعات

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورًا محوريًا في إدارة الأزمات والكوارث، حيث تُعد شريكًا أساسيًا للحكومات والجهات الرسمية في تعزيز الجاهزية والاستجابة والتعافي. وقد أكد مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR) أن إشراك المجتمع المدني يُعد أحد ركائز تحقيق أهداف إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث (2015-2030) خاصة في بناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود.

فالإطار يُشدد بشكل واضح على أن الحد من مخاطر الكوارث مسؤولية مشتركة بين الحكومات وأصحاب المصلحة، ومن أبرزهم مؤسسات المجتمع المدني، لما لها من دور في الوصول إلى المجتمعات المحلية، وتعزيز المشاركة المجتمعية، ودعم الفئات الأكثر هشاشة. كما ينص الإطار على ضرورة "تعزيز الشراكات مع منظمات المجتمع المدني وتمكينها من الإسهام في تصميم وتنفيذ سياسات الحد من المخاطر".

وتبرز أهمية هذا الدور في عدة محاور رئيسية:

- دعم الحوكمة الشاملة في إدارة المخاطر.
- تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال مشاركة المجتمع.
- نقل المعرفة المحلية والخبرات المجتمعية إلى صناع القرار.
- تقوية قدرات المجتمعات على الاستعداد والاستجابة والتعافي.

ويؤكد برنامج الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في وثائقه المرتبطة بالإطار أن "نهج المجتمع بأكمل هو الأساس لتحقيق أهداف سنداي، وهو ما يضع المجتمع المدني في موقع الشريك الاستراتيجي وليس مجرد جهة داعمة.

أولا: تعزيز الوعي والاستعداد المجتمعي

تُعد مؤسسات المجتمع المدني حجر الأساس في بناء ثقافة الوقاية داخل المجتمع، حيث تضطلع بدور حيوي في نشر الوعي بالمخاطر المحتملة وأساليب الحد منها قبل وقوع الأزمات. ومن خلال تنظيم حملات التوعية، وورش العمل، والبرامج التعليمية، تسهم هذه المؤسسات في تمكين الأفراد بالمعرفة والمهارات اللازمة للتعامل السليم مع مختلف أنواع المخاطر، سواء كانت طبيعية أو صناعية أو ناتجة عن النزاعات.

ولا يقتصر هذا الدور على التوعية النظرية، بل يمتد إلى التدريب العملي على خطط الإخلاء، واستخدام أنظمة الإنذار المبكر، والتصرف أثناء الطوارئ، مما يرفع من كفاءة الاستجابة الفردية والجماعية. وبهذا المعنى، يشكّل الوعي المجتمعي خط الدفاع الأول الذي يسهم في تقليل الخسائر البشرية والمادية، ويعزز قدرة المجتمع على الصمود والتكيف في مواجهة الأزمات.

ثانيًا: دعم الاستجابة السريعة أثناء الأزمات:

عند وقوع الكوارث، تمتاز هذه المؤسسات بالمرونة وسرعة التحرك مقارنة بالبيروقراطية الحكومية، حيث توفر فرق تطوعية، وتقدم خدمات الإغاثة مثل توزيع الغذاء والمياه والمستلزمات الطبية، إلى جانب الدعم النفسي للمجتمعات المتضررة.

كما تسهم بالتعاون مع الجهات الرسمية في إنشاء مراكز إيواء مؤقتة، وتنظيم عمليات الإغاثة ميدانيًا، وتوفير قواعد بيانات أولية عن المتضررين، مما يساعد في توجيه الدعم بكفاءة. وتعمل بالتنسيق مع الجهات الرسمية لضمان تكامل الجهود وتسريع وصول المساعدات إلى مستحقيها.

ثالثاً: الوصول إلى الفئات الأكثر هشاشة:

تتمتع مؤسسات المجتمع المدني بقدرة أكبر على الوصول إلى الفئات الضعيفة مثل الأطفال، وكبار السن، وذوي الإعاقة، والعمالة الوافدة، مما يضمن شمولية الاستجابة وعدم ترك أي فئة دون دعم.

رابعا: التنسيق والتكامل المؤسسي:

تلعب هذه المؤسسات دور الوسيط بين المجتمع والجهات الحكومية، حيث تنقل احتياجات المجتمع بشكل مباشر، وتساهم في تنسيق الجهود مع الجهات الرسمية والمنظمات الدولية مثل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، مما يعزز كفاءة إدارة الأزمة.

خامسًا: المشاركة في التعافي وإعادة الإعمار:

كما تساهم هذه المؤسسات في إعادة بناء البنية التحتية المجتمعية، وتعزيز فرص العمل، ودعم المشاريع الصغيرة، وتقديم برامج تدريبية لإعادة تأهيل الأفراد، مما يساعد المتضررين على استعادة حياتهم الطبيعية وتقليل الاعتماد على المساعدات مستقبلاً.

سادسًا: دعم الابتكار واستخدام التكنولوجيا:

تتبنى مؤسسات المجتمع المدني حلولًا مبتكرة مثل التطبيقات الرقمية، والخرائط التفاعلية، وأنظمة الإنذار المبكر، مما يعزز سرعة الاستجابة ودقة المعلومات أثناء الأزمات.

كما تسهم في استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات للتنبؤ بالمخاطر، وتطوير منصات تواصل فورية مع المجتمع، إضافة إلى تدريب المتطوعين على التقنيات الحديثة، مما يرفع كفاءة إدارة الأزمات ويعزز اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب.

بيان جمعيات النفع العام الكويتية

تعلن وضع كافة إمكانياتها تحت تصرف مجلس الوزراء

انطلاقاً من الواجب الوطني، وإعلاءً لمصلحة الكويت العليا .في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد،

وتجسيداً للدور التاريخي لمؤسسات المجتمع المدني في كونها الرديف الأساسي لجهود الدولة، تعلن جمعيات النفع العام الموقعة أدناه عن تضامنها الكامل والمطلق مع كافة الإجراءات والخطوات التي تتخذها القيادة السياسية والحكومة الموقرة لحماية أمن واستقرار الوطن.

وتؤكد علي تسخير امكانياتها وضع كافة المقرات، والكوادر البشرية، والخبرات الفنية والإدارية تحت تصرف مجلس الوزراء الموقر والجهات المعنية فوراً، واستعدادها الكامل لتقديم الدعم اللوجستي والميداني و تطوع منتسبيها للمساهمة في أي مهام وطنية يتطلبها الوضع الراهن، سواء كانت تنموية، اجتماعية، أو إنسانية و تسخير كافة منصاتنا الإعلامية والرقمية لدعم الخطاب الرسمي للدولة، ومحاربة الشائعات، ونشر الوعي المجتمعي المطلوب لمواجهة التحديات الراهنة .

حفظ الله الكويت، أميراً وحكومةً وشعباً، من كل مكروه.

صدر في دولة الكويت
بتاريخ: 28 فبراير 2026

- جمعية الشفافية الكويتية
- جمعية المحامين الكويتية
- الجمعية الكويتية لتنمية المنظومة التربوية
- جمعية الخريجين الكويتية
- رابطة الاجتماعيين الكويتية
- الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام
- الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية
- الرابطة الوطنية للأمن الأسري
- جمعية علم النفس الكويتية
- رابطة الأدباء الكويتيين
- جمعية ريادة الاعمال التنموية
- الجمعية الكويتية لأمن المعلومات
- جمعية آمال امرأة كويتية
- جمعية العلاقات العامة الكويتية
- الجمعية الكويتية لعلوم الارض
- جمعية بيادر السلام النسائية
- جمعية الكاريكاتير الكويتية
- جمعية رياضي الكويتية
- جمعيه الثقافة الاجتماعية
- الجمعية الكويتية للحماية من أخطار الحريق
- الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان
- جمعية ابي اتعلم
- جمعية مكافحة البهاق
- جمعية الإعلاميين الكويتية
- الجمعية الكويتية للوقاية من التفكك الاسري
- الجمعية الكويتية لمتابعة قضايا المعاقين
- جمعية حماية المستهلك
- الجمعية الكويتية لحماية البيئة
- الجمعية الكويتية لإدارة الازمات والطوارئ
- الجمعية الكويتية لحماية الحيوان وبيئته
- الجمعية الكويتية لإدارة الأزمات والكوارث
- جمعية المقاصد التعليمية
- الجمعية الكويتية لفاقدي الاطراف.
- جمعية الدكتور الكويتية
- جمعية المنسقين الاعلاميين الرياضيين
- جمعية الرياضيين الكويتية
- جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
- جمعية العلاج الطبيعي الكويتية
- الجمعية الكويتية للتراث
- الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الأنسان
- جمعية سلطان التعليمية.
- جمعية التنمية النفطية
- الجمعية الكويتية لفنون التصوير
- جمعية الصقار والعابها الشعبية التقليدية
- جمعية الوحيين للقرآن والسنة
- الجمعية الكويتية للعمل الوطني
- جمعية مركز تقويم وتعليم الطفل



يكتبها: رجب أبو الدهب

وكيل الداخلية يستقبل رئيس جمعية حماية البيئة

اللواء الوهيب: مواصلة مسيرة التعاون المتميز مع الجمعية... د. العقاب: الشراكة اللوجستية أنتجت مشاريع بيئية ناجحة

أكد وكيل وزارة الداخلية اللواء عبدالوهاب أحمد الوهيب "أهمية دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز الثقة بالمؤسسات الحكومية، كون أنشطتها وبرامجها داعمة لجهود تلك المؤسسات، كشركاء تتداخل أعمالهم التطوعية مع خطط مختلف الجهات الحكومية"، جاء ذلك خلال استقباله بمكتبه الدكتورة وجدان العقاب، رئيس الجمعية الكويتية لحماية البيئة



وكيل وزارة الداخلية اللواء عبدالوهاب أحمد الوهيب مستقبلا د. وجدان العقاب رئيس جمعية البيئة

وخلال اللقاء، بينت د. وجدان العقاب أن "تعزيز التعاون والشراكة البيئية فيما بين وزارة الداخلية والجمعية في العديد من الفعاليات والبرامج، كون الوزارة شريكا استراتيجيا وطنيا للجمعية في مشاريع وبرامج حماية البيئة، وذلك في إطار تفعيل بروتوكول التعاون المشترك بين الوزارة والجمعية".

ولفتت أن "لقاء اللواء عبدالوهاب أحمد الوهيب ينسجم ويتوافق مع أطر الشراكة والتعاون البيئي، ودعم الأنشطة التوعوية للجمعية، ومناقشة الدعم اللوجستي للعمل الميداني"، منوهة إلى أنها "وبعد تهنئتها لسعادته بنيله ثقة القيادة السياسية بتبوء مهام وكيل وزارة الداخلية، تناولت أبرز نقاط التعاون المشترك، انطلاقا من اتفاقية التعاون بين الوزارة والجمعية، والتي تم توقيعها عام 2018، ومنها تعزيز الشراكة وتفعيل التعاون بين في المشاريع البيئية، علاوة على الدعم الميداني من الوزارة بتقديم الموافقات الأمنية وتسهيلات لفريق الجمعية لتصوير الحياة الفطرية من خلال سلسلة البرامج الوثائقية للحياة الفطرية بالكويت، التي اعتمدتها وزارة التربية الكويتية كرافد علمي معزز ومصاحب للمناهج الدراسية، علاوة على اعتمادها من قبل جامعة الدول العربية كآلية ومنهج كويتي موثوق للتوعية بالتربية والإعلام البيئي".

وأشارت إلى أنها استعرضت البرنامج المشترك بينهما لرصد الحياة الفطرية بالمناطق الحدودية، مشيدة بتوجيهات سعادته السديدة للقائمين على الإدارات والقطاعات المعنية بمواصلة مسيرة التعاون المتميز مع الجمعية، ومثنية على جهودهم الطيبة في دفع تلك المسيرة بما يعود بالنفع والفائدة على الكويت من خلال التشارك في المشاريع ذات العلاقة البيئية والتوعوية.

وأوضحت أن إدارات وقطاعات الوزارة والممثلة «بلجنة متابعة القرارات الأمنية وقطاعي المرور والعمليات وبقطاع الأمن العام وقطاع الحدود البرية وإدارة العلاقات العامة والإعلام الأمني وشرطة البيئة» كل في مجال اختصاصه الأمني يقدمون صورا طيبة تعكس حسهم الوطني من خلال دعمهم اللوجستي الكبير بتقديم الموافقات الأمنية لاستخراج تصاريح الدخول والتصوير داخل المناطق الحدودية الغنية بمكونات الحياة الفطرية، بالإضافة الى توفير الحماية والمصاحبة لفريق العمل، فضلا عن مختلف مظاهر التعاون والدعم اللوجستي لفريق العمل.

البرنامج التدريبي السنوي لمركز صباح الأحمد للتدريب البيئي التخصصي

بهزاد: حصص تدريبية وورش عمل بتطبيقات الذكاء الاصطناعي في الاستدامة البيئية وإدارة الأزمات والكوارث

تزامنا مع الليالي الرمضانية، وفي إطار دور الجمعية الكويتية لحماية البيئة المستمر في نشر الثقافة البيئية الصحيحة، وبناء القدرات الوطنية والعربية، عبر برامج تدريبية متخصصة تعتمد على التطبيق العملي، وربط المعرفة العلمية بالواقع البيئي"، أعلنت جنان بهزاد الأمين عام ومديرة البرامج والأنشطة بالجمعية عن إطلاق الموسم الجديد للبرنامج التدريبي لمركز صباح الأحمد للتدريب البيئي التخصصي بالجمعية للعام الحالي 2026



جنان بهزاد
الأمين العام ومديرة البرامج والأنشطة بالجمعية الكويتية لحماية البيئة

بمساهمة خبراء ومدربين معتمدين كويتيا وعربيا وبمشاركة جهات ومؤسسات أكاديمية ومنظمات مدنية محلية ودولية

وذكرت جنان بهزاد أن "البرنامج التدريبي للعام الحالي 2026 يأتي متوافقًا مع أولويات القضايا البيئية المعاصرة، حيث يتضمن مجموعة من الدورات وورش العمل التي تُعالج موضوعات حيوية، من أبرزها تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البيئة، وإدارة المناطق الساحلية والمحمية، وجودة مياه الشرب، وقوانين حماية البيئة وآثارها على المسؤولية المجتمعية، إلى جانب إدارة الأزمات والكوارث الطبيعية والبيئية".

وبينت أن "البرنامج يركز في موسمه الجديد على مواكبة التطورات الحديثة في العمل البيئي، من خلال إدراج محاور متقدمة تشمل تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجالات البيئية والإدارية، والإعلام المرئي البيئي وتوثيق الحياة الفطرية، إضافة إلى الاقتصاد والشراء الأخضر، والتحديات الإقليمية المرتبطة بالتغيرات المناخية وتأثيراتها على المجتمعات".

ولفتت إلى أن "الحصص التدريبية التي يشملها البرنامج ستُقدَّم بأساليب تدريب مرنة، تجمع بين الحضور المباشر والتدريب عن بُعد، بإشراف نخبة من الخبراء والمدربين المعتمدين من الكويت والدول العربية، وبالتعاون مع مؤسسات تربوية وعلمية وأكاديمية، ومنظمات بيئية محلية وإقليمية ودولية، بما يضمن جودة المخرجات التدريبية".

وأوضحت بهزاد "خلال السنوات الماضية، استطاع مركز صباح الأحمد للتدريب البيئي التخصصي التابع للجمعية الكويتية لحماية البيئة أن يرسّخ مكانته كأحد أبرز منصات التدريب البيئي في دولة الكويت والمنطقة، من خلال تنفيذ برامج ودورات نوعية أسهمت في رفع كفاءة الكوادر البيئية، وتعزيز الفهم التطبيقي للقضايا البيئية"، وأضافت "كما نجح المركز في بناء شراكات فاعلة مع جهات حكومية كويتية ومؤسسات علمية أكاديمية ومنظمات إقليمية ودولية، ما انعكس إيجابًا على جودة المحتوى التدريبي وربطه بصناعة القرار البيئي والعمل المؤسسي".

حماية البيئة": دعم الجهود الوطنية في مجالات الأمن الغذائي عبر برامجها في التربية والتعليم البيئي

م. الرامزي: التوعية بأهمية التخصصات البيئية بالمدارس الخضراء وسلسلة الحياة الفطرية وتشكيل الابتعاث الخارجي

اعتبرت الجمعية الكويتية لحماية البيئة أن جهودها وأدوارها في "التربية والتعليم البيئي" تتسق وتدعم خطط وبرامج الجهات المعنية في الدولة ومنها وزارتي التربية، والتعليم العالي والبحث العلمي، علاوة على توافقها مع برامج دعم الشراكات الدولية لتعزيز الأمن الغذائي والاستدامة. هذا ما أكده في تصريح صحفي اليوم المهندس يوسف عبدالرضا الرامزي، نائب الرئيس والمتحدث الرسمي لفريق المهندسين البيئيين بالجمعية لاستعراض سردية جهود الجمعية بهذا الخصوص.



منوها إلى أن "مشاركة الجمعية الكويتية لحماية البيئة في المؤتمر الدولي الثاني للاستزراع المائي والحفاظ على التنوع البيولوجي في الكويت، الذي نظمه معهد الكويت للأبحاث العلمية بالتعاون مع السفارة الأسترالية، نحو تحقيق الأمن الغذائي واستدامة الموارد في منطقة الخليج، والذي أقيم تحت رعاية وحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأستاذ الدكتور نادر عبدالله الجلال، بينت مساعي الجمعية في مجال التربية والتعليم البيئي عبر محاضرة وثقت للعديد من تلك الأدوار والمساعي العلمية والبحثية والتدريبية".

مضيفا "كان لبرنامج المدارس الخضراء الذي تقدمه الجمعية على مدار 15 عاما متواصلة، وبالتنسيق مع وزارة التربية، والذي يستفيد منه ما لا يقل عن 3000 طالب سنويا من طلاب مدارس التعليم العام والخاص، دور طليعي في مجال التوعية بالتعليم والتربية البيئية، الذي قدمت من خلاله التوعية فيما لا يقل عن 18 موضوعا وقضية بيئية في محاضرات وورش عمل ومعارض ومسابقات علمية بيئية وانشاء النوادي البيئية في المدارس، بالإضافة إلى تشجيع الطلاب على توثيق مشاركاتهم البيئية في الوثيقة البيئة التي تعد سيرة ذاتية بيئية للطالب".

مشيرا إلى أن "الجمعية ومن خلال برنامج المدارس الخضراء ساهمت في تشكيل خطط الابتعاث الخارجي مع الإشارة إلى أن الدولة لديها برنامج ابتعاث لدراسة الهندسة البيئية لكن لا يوجد وعي بأهمية هذه التخصصات، فقامت الجمعية، والتجربة مقاسة على العامين من 2015 و2017، ومازالت، بحيث زادت أعداد المبتعثين من 5 طلاب إلى 150 طالبا في تلك الفقرة من خلال التوعية بأهمية دراسة العلوم والهندسة البيئية عبر فعاليات برنامج المدارس الخضراء الموجهة للصفين الحادي والثاني عشر، علاوة على مساعي الجمعية لاعتماد مسمى مهندس بيئي وإدراجه ضمن خطط التوظيف في الدولة".

وعبر م. يوسف الرامزي عن الجانب التعليمي لجمعية البيئة والمعني بالتربية البيئية، قائلا: "لقد ساهمت الجمعية في مراجعة المناهج البيئية بوزارة التربية وتقديم المقترحات، فضلا عن موافقة وزارة التربية على مقترحها بإدراج "يوم 6 نوفمبر - اليوم الدولي لمنع استخدام البيئة في الحروب والنزاعات العسكرية" ضمن خطط التدريس، كما أكد على "اهتمام الجمعية بتقديم التدريب للمعلمين والمعلمات على مناهج التغير المناخي وسفاري الشواطئ بالتعاون مع مركز صباح الأحمد للتدريب البيئي كان له أثر ايجابي على عملية التعليم من خلال دعم جهود المعلمين في توفير الادوات التعليمية وصحيح المعرفة في هذا المجال".



وأما فيما يخص التوعية المجتمعية بالبيئة فقد عبر عن "عرضه للتوعية التي تقدمها حلقات السلسلة الوثائقية للحياة الفطرية بالكويت، خاصة ذات الصلة الوثيقة بالتنوع البيولوجي وتنوع البيئات البرية والبحرية، وقانون حماية البيئة، وأهداف التنمية المستدامة، علاوة على إبرازه لأدوار ومساهمات كافة الجهات ذات العلاقة في الدولة، تفخر الجمعية باعتماد وزارة التربية حلقات السلسلة المتنوعة كرافد علمي مساند للمنهج".

ولفت م. الرامزي إلى أن "السلسلة الوثائقية للحياة الفطرية في الكويت توثق الجهود الوطنية في مجالات عديدة منها الأمن الغذائي مثل تضمينها دور الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية في دعم الأمن الغذائي بتشجيع ودعم الاستزراع السمكي مثل حلقة السبيطي والبالول، وبيان جهود معهد الكويت للأبحاث العلمية المتميزة في التجارب العلمية للاستزراع السمكي كحلقة الزبيدي والهامور، وحلقة سمكة الشبيطي التي تبرز الدور البحثي البارز في إنتاج الأسماك الهجينة لدعم الأمن الغذائي"، مختتما بالتنويه إلى النسر العلمي البيئي في مجلة البيئة الصادرة عن الجمعية كجزء من التوعية البيئية متعددة الأبعاد الموثوقة وذات الشمولية.

دعوة عربية للاستفادة من "اليوم الدولي لمنع استخدام البيئة في الحروب" في الإعلام البيئي العربي

د. العقاب تقترح الدليل التدريبي لتطوير قدرات الإعلاميين العرب في مجال البيئة والتنمية المستدامة



سعادة السفير احمد رشيد خطابي الامين العام المساعد رئيس قطاع الاعلام والاتصال بالامانة العامة لجامعة الدول العربية

> اعتبر اتحاد المنتجين العرب التابع لمجلس وزراء الإعلام العرب بجامعة الدول العربية أن "استضافة دولة الكويت لاجتماعات الدورة الـ104 للجنة الدائمة للإعلام العربي، والدورة العادية الـ22 للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإعلام العرب، بمشاركة ممثلي الدول الأعضاء والمنظمات والاتحادات النوعية المعنية، يعكس ويعزز الدور والبعد القومي للكويت في مؤازرة ودعم القضايا العربية فضلا عن انخراطها المؤثر في أعمال لجنة الإعلام البيئي ومدى تبنيها لخططها واستراتيجيتها بهذا الخصوص"

جاء ذلك على لسان الدكتورة وجدان العقاب، نائب رئيس الاتحاد العام للمنتجين العرب ورئيس وفده المشارك، التي أشارت إلى أن "المشاركة المتنوعة للاتحاد بحضور الأمانة العامة للبيئة والتنمية المستدامة التابعة للاتحاد في الاجتماعات التي عقدت على مدار يومين بالكويت شملت بنود القضية الفلسطينية، والخريطة الإعلامية للتنمية المستدامة، والخطة العربية الموحدة للتعاطي مع القضايا البيئية إعلاميا".

وأضافت د. العقاب "فيما يتعلق ببند القضية الفلسطينية، اقترح الاتحاد استخدام الملف البيئي إعلاميا، واستخدام اليوم الدولي لمنع استخدام البيئة في الحروب والنزاعات العسكرية - 6 نوفمبر، لتطابقه تماما مع القضية الفلسطينية في أبعادها البيئية ولبيان الأضرار الجسيمة التي لحقت بها والناجمة عن الجرائم الصهيونية، ومنها تلوث التربة بالمقذوفات والفسفور الابيض المجرم دوليا، وتلوث مياه الشرب، علاوة عن تدمير البنية التحتية والتلوث بالصرف الصحي، وتجريف التربة وتدمير الأراضي الزراعية".





وفيما يتعلق ببند الخريطة الإعلامية للتنمية المستدامة، فلفتت العقاب خلال مشاركتها في الاجتماعات إلى "ان حقيقة ارتباط البيئة بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر امر جلي، وأن "الإعلام البيئي أداة اساسية يمكن توظيفها في التوعية بتلك الأهداف"، وبينت أن "الأمانة العامة للبيئة والتنمية المستدامة بالاتحاد العام للمنتجين العرب تقدمت بمقترح الدليل التدريبي لتطوير قدرات الإعلاميين العرب في مجال البيئة والتنمية المستدامة".

وحول بند الخطة العربية الموحدة للتعاطي مع القضايا البيئية إعلاميا، قالت في مداخلتها بهذا السياق: "نتشرف بأن تكون الأمانة العامة للبيئة والتنمية المستدامة باتحاد المنتجين العرب، من أعضاء فريق العمل المصغر لوضع الخطة التي تشمل جوانب عديدة، مع الإشادة العربية الواسعة خلال الاجتماعات السابقة المنعقدة بجامعة الدول العربية بالتجربة الكويتية في مجال التوعية والإعلام البيئي والتي تغطي بنود كثيرة من الخطة المعتمدة"، كما أثنت على "وزارة الإعلام الكويتية بأسبقيتها بتشكيل لجنة الإعلام البيئي، والتي تساعد على التركيز على مستوى وطني بمشاركة نخبة من ذوي الاختصاص، مع التأكيد على أهمية تشجيع الإنتاج المرئي والمسموع في مجال البيئة، وتقديمها روابط سلسلة البرامج الوثائقية للحياة الفطرية في الكويت لمرصد جامعة الدول العربية، علاوة على حتمية دعم المجلات والدويات البيئية العربية مثل مجلة البيئة التي تصدر عن الجمعية الكويتية لحماية البيئة".

"الشباب البيئي": تعزيز المهارات للتعامل مع الطوارئ

دورة اسعافات اولية في جمعية الهلال الاحمر الكويتي

فريق الشباب البيئي
ECO Youth Team



في إطار تعزيز الجاهزية المجتمعية ورفع كفاءة الاستجابة للطوارئ، شارك فريق الشباب البيئي في الجمعية الكويتية لحماية البيئة في دورة متخصصة في الإسعافات الأولية، نظّمها الهلال الأحمر الكويتي، وقدّمها الدكتور فوزي الخواري. رئيس الجمعية الكويتية لإدارة الأزمات والطوارئ.

وفي هذا السياق، أكد رئيس فريق الشباب البيئي عبدالله التميمي أن مشاركة الفريق في هذه الدورة تأتي انطلاقًا من مسؤوليتهم الوطنية والإنسانية، وحرصهم على تعزيز مهاراتهم في التعامل مع الحالات الطارئة، لا سيما في ظل الظروف الإقليمية الراهنة التي تتطلب جاهزية عالية واستعدادًا فاعلًا من مختلف فئات المجتمع.

وأوضح التميمي أن الدورة أسهمت في تزويد المشاركين بالمعارف والمهارات الأساسية للتعامل مع الإصابات والحالات الحرجة، مشيدًا بالمحتوى العلمي والتطبيقي الذي قدمه الدكتور فوزي الخواري، والذي يعكس خبرة عميقة في مجال إدارة الأزمات والطوارئ.

وأضاف أن الفريق لا يكتفي بالتدريب، بل يسعى إلى ترجمة هذه المعارف إلى عمل ميداني، حيث بادر عدد من أعضاء الفريق إلى التطوع في الهلال الأحمر الكويتي، رغبةً في خدمة الوطن والمجتمع، والمساهمة في دعم الجهود الإنسانية خلال هذه المرحلة الحساسة.

وأشار التميمي إلى أن مثل هذه المبادرات تعكس أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز ثقافة التطوع وبناء قدرات الشباب، مؤكدًا استمرار الفريق في المشاركة في البرامج التدريبية النوعية التي تسهم في تحقيق الاستدامة المجتمعية وتعزيز الأمن الإنساني.

واختتم تصريحه بالتأكيد على أن الاستثمار في قدرات الشباب يمثل حجر الأساس لمجتمع أكثر وعيًا واستعدادًا لمواجهة التحديات، داعيًا إلى توسيع نطاق هذه البرامج لتشمل مختلف شرائح المجتمع













عطاء لايتوقف: شباب البيئة يلبّون نداء الوطن عبر العمل التطوعي

عبدالله التميمي: وجودنا في الهلال الأحمر يعكس وعي الشباب واستعدادهم لخدمة المجتمع في الأوقات الحرجة



في تجسيد حيّ لقيم المسؤولية الوطنية وروح العطاء، أعلن فريق الشباب البيئي في الجمعية الكويتية لحماية البيئة عن انخراط عدد من أعضائه في العمل التطوعي ضمن الهلال الأحمر الكويتي، وذلك للمساهمة في خدمة الوطن وتعزيز الجاهزية المجتمعية في ظل الظروف الإقليمية الراهنة.

وأكد رئيس فريق الشباب البيئي عبدالله التميمي أن هذه المبادرة تأتي انطلاقًا من إيمان الفريق بأهمية الدور الذي يؤديه الشباب في دعم الجهود الإنسانية والإغاثية، مشيرًا إلى أن العمل التطوعي في الهلال الأحمر يمثل فرصة حقيقية لتطبيق المهارات المكتسبة في خدمة المجتمع، خصوصًا في مجالات الاستجابة للطوارئ والإسعافات الأولية.

وأوضح التميمي أن مشاركة أعضاء الفريق في البرامج التطوعية تعكس وعيًا متقدمًا بأهمية التكامل بين العمل البيئي والعمل الإنساني، حيث لا تقتصر حماية البيئة على الجوانب الطبيعية فقط، بل تمتد لتشمل حماية الإنسان وتعزيز سلامته في مختلف الظروف.

وأضاف أن الفريق يحرص على إعداد أعضائه وتأهيلهم من خلال الدورات التدريبية المتخصصة، بما يسهم في بناء كوادر شبابية قادرة على التعامل مع التحديات المختلفة بكفاءة ومسؤولية، لافتًا إلى أن التطوع في الهلال الأحمر يعد امتدادًا طبيعيًا لهذا التوجه.

وأشار إلى أن هذه الخطوة تأتي ضمن رؤية الجمعية الكويتية لحماية البيئة في تمكين الشباب وتعزيز مشاركتهم الفاعلة في خدمة المجتمع، مؤكدًا أن الفريق سيواصل دعم المبادرات التي تعزز ثقافة التطوع وترسخ قيم الانتماء الوطني.

واختتم التميمي تصريحه بالتأكيد على أن خدمة الوطن مسؤولية مشتركة، وأن الشباب الكويتي أثبت قدرته على أن يكون في الصفوف الأمامية في أوقات التحديات، معربًا عن فخره واعتزازه بأعضاء الفريق الذين يجسدون هذه القيم على أرض الواقع.

صفحة إدارة الأزمات والطوارئ على موقع جمعية البيئة

الدور المعرفي لمؤسسات المجتمع المدني هو حجر الأساس في الحد من مخاطر الكوارث



د. وجدان العقاب
رئيس مجلس أدارة الجمعية الكويتية لحماية البيئة وعضو اللجنة الاستشارية الاقليمية لغرب اسيا في المنظمة الدولية لمؤسسات المجتمع المدني للحد من مخاطر الكوارث

إن المؤسسات الأهلية كما تصفها الأمم المتحدة هي أحد أعمدة بناء المجتمعات المقاومة للكارثة، فهي تمثل القرب من المواطنين، والقدرة على تحريك المبادرات المحلية، وتعزيز التعليم التوعوي، والمشاركة في التخطيط والتنفيذ. وهذا هو الدور الذي لا تتوانى ولا تتأخر جمعيات النفع العام الكويتية من أدائه، فنحن إذ نفتخر بانضمام الجمعية الكويتية لحماية البيئة للمنظمة العالمية للمنظمات الأهلية للحد من مخاطر الكوارث GNDR عام 2019، وحصلت الجمعية على مقعد مستشار إقليمي في غرب آسيا يطلع على الاجتماعات الدولية وما خلصت إليه الندوات في هذا المجال. وفتح المجال لانضمام العديد من الجمعيات المختصة

وفي عام 2022 شكلت الجمعية الكويتية لحماية البيئة اللجنة الوطنية لمؤسسات المجتمع المدني للحد من مخاطر الكوارث (في دولة الكويت) GNDR-KWT، وانضم في عضويتها الجمعية الكويتية للحماية من أخطار الحريق والجمعية الكويتية لإدارة الأزمات والطوارئ، فأخذنا على عاتقنا كأعضاء اللجنة تثقيف المجتمع بمختلف شرائحه وأن نكون صوتًا ناصحاً بسياسات تمكينية، وبرامج توعوية تشرك الجميع.

ويأتي تشكيل هذه اللجنة تأكيدًا على التزام الجمعية بتفعيل العمل المشترك وتوحيد الجهود الوطنية ضمن منظومة متكاملة لإدارة الأزمات، تقوم على تبادل المعرفة والخبرات، وتنسيق الأدوار بين الجهات ذات العلاقة، بما يسهم في رفع مستوى الجاهزية والاستجابة الفعالة على المستوى المحلي.

وفي إطار الحضور الإقليمي، يشغل رئيس اللجنة موقعًا ضمن المجموعة الاستشارية الإقليمية لغرب آسيا للحد من مخاطر الكوارث، ما يعكس ثقة المجتمع الدولي بالدور الذي تؤديه الجمعية، ويعزز من مكانة دولة الكويت كمركز فاعل في دعم قضايا الحد من المخاطر على مستوى المنطقة، إضافة إلى إتاحة الفرصة لنقل التجارب والخبرات الإقليمية إلى الداخل، بما يخدم تطوير السياسات والممارسات الوطنية في هذا المجال.

واستكمالاً للأدوار المعرفية للجمعية فإن الجمعية الكويتية لحماية البيئة تعلن عن إطلاق صفحة إلكترونية متخصصة للتعامل مع حالات الطوارئ على موقع الجمعية، في خطوة نوعية تعكس دورها الريادي في تعزيز الجاهزية المجتمعية، وتوفير المعلومات البيئية والإرشادات الوقائية للمواطنين والمقيمين في ظل المتغيرات الإقليمية والتحديات الطارئة.

أن الصفحة التي قام عليها المهندس البيئي يوسف الرامزي المتحدث الرسمي لفريق المهندسين البيئيين في الجمعية تواكب أفضل الممارسات العالمية في إدارة الكوارث والحد من المخاطر، وتستند إلى مبادئ التوعية المجتمعية التي تؤكدها المنظمات الدولية، مثل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR)، والتي تركز على أهمية إشراك المجتمع في الاستعداد والاستجابة الفعالة للأزمات، خاصة وأنها



GNDR KUWAIT

اللجنة الوطنية لمؤسسات المجتمع المدني
للحد من مخاطر الكوارث (في دولة الكويت) GNDR-KW

الجمعية الكويتية لحماية البيئة
Kuwait Environment Protection Society

KCEMS
KUWAIT CRISIS & EMERGENCY MANAGEMENT SOCIETY
الجمعية الكويتية لإدارة الأزمات والطوارئ

الجمعية الكويتية للحماية من أخطار الحريق
KFPA

أعضاء اللجنة

مبادرة شبابية تستثمر إمكانيات الشباب وخبراتهم التقنية في خدمة المجتمع.

أن هذه المبادرة تأتي استجابة للحاجة المتزايدة إلى مصدر موثوق وسريع يزوّد الأفراد بالإرشادات الصحيحة خلال الأزمات، بما يسهم في تقليل المخاطر وتعزيز سلامة المجتمع. وتشمل الصفحة محتوى متنوعًا يغطي إجراءات السلامة العامة، والتعامل مع صفارات الإنذار، وإرشادات الإخلاء، بالإضافة إلى نصائح بيئية مهمة للحد من التلوث وحماية الموارد الطبيعية أثناء الأزمات، حيث يقع كل ذلك تحت أدوار مؤسسات المجتمع المدني التي تتطلب توفير الخدمات المعرفية في هذا المجال، فالدور المعرفي لمؤسسات المجتمع المدني هو حجر الأساس في الحد من مخاطر الكوارث، إذ يُحوّل المعرفة من مجرد معلومات إلى وعي وسلوك وقدرة على اتخاذ القرار، مما يسهم في بناء مجتمعات أكثر جاهزية ومرونة.

وتدعو الجمعية أفراد المجتمع إلى الاستفادة من محتوى الصفحة، مؤكدة أن الوعي المسبق والتصرف السليم في أوقات الأزمات يمثلان خط الدفاع الأول لحماية الأرواح والممتلكات والبيئة، مشددة على استمرارها في تطوير أدواتها التوعوية الرقمية، واستثمار طاقات الشباب في خدمة المجتمع، بما يعزز من قدرة الكويت على مواجهة التحديات المختلفة بثقة وكفاءة.

فالصفحة ستوفر دليلاً مبسطًا للتصرف في حالات الطوارئ المختلفة، بما في ذلك انقطاع التيار الكهربائي، أو نقص المياه، أو التلوث الناتج عن الحوادث، مع التركيز على أهمية ترشيد استهلاك الموارد، خاصة المياه والكهرباء، في منطقة الخليج العربي التي تعتمد بشكل كبير على تحلية مياه البحر كمصدر رئيسي للمياه العذبة.

كما ستتضمن المنصة توجيهات خاصة بالتخزين الآمن للمواد الغذائية والمياه، وأهمية الاعتماد على الأغذية التي لا تتطلب تبريدًا، مثل المعلبات والحبوب، بما يعزز الأمن الغذائي للأسر خلال فترات الأزمات، إلى جانب التنبيه بعدم التهوّر أو التكديس غير المبرر في شراء المواد التموينية مع الاستعدادات الوطنية في توفير المواد الغذائية للشعب خلال الأزمات.

وفي جانب التوعية البيئية، نشدد على ضرورة الحد من الممارسات التي قد تؤدي إلى تفاقم التلوث خلال الطوارئ، مثل التخلص غير السليم من النفايات أو تسرب المواد الضارة إلى البيئة، مؤكدة أن حماية البيئة تمثل جزءًا لا يتجزأ من منظومة الأمن الوطني. بالإضافة إلى أهمية ترشيد استهلاك الماء والطاقة الكهربائية في ظل هذه الظروف.

مبادرة شبابية مسؤولة: خريطة تفاعلية حديثة لمواقع مقار الإيواء في البلاد

توظيف الأدوات الرقمية لاتخاذ القرار السليم في اللحظات الحرجة



المهندس البيئي يوسف الرامزي
المتحدث الرسمي لفريق المهندسين البيئيين في الجمعية الكويتية لحماية البيئة

تبرز أهمية الاستفادة من التطبيقات الإلكترونية الحديثة في تسهيل الوصول إلى المعلومات الحيوية أثناء الأزمات، حيث أصبحت الهواتف الذكية ومنصات الخرائط التفاعلية أدوات أساسية لدعم اتخاذ القرار السريع. فهذه التطبيقات لا تكتفي بعرض المواقع، بل توفر بيانات لحظية دقيقة تشمل المسارات، وحالة الطرق، وزمن الوصول، مما يعزز قدرة الأفراد على التصرف بكفاءة تحت الضغط. كما يسهم توظيف هذه التقنيات في رفع مستوى الوعي المجتمعي، وتقليل الاعتماد على الاجتهادات الفردية أو المعلومات غير الموثوقة، ويعزز التكامل بين الجهود الرسمية والمبادرات الشبابية، بما يضمن توجيه الموارد المتاحة لخدمة المجتمع بصورة أكثر فاعلية واستدامة خلال الأزمات.

إننا اليوم نعيش في عصر أصبحت فيه التطبيقات الإلكترونية جزءاً لا يتجزأ من منظومة إدارة الأزمات، حيث توفر هذه الأدوات معلومات دقيقة وفورية تساعد الأفراد على اتخاذ قرارات واعية وسريعة. إن توظيف هذه التقنيات لا يسهم فقط في تسهيل الوصول إلى الخدمات، بل يعزز أيضاً من ثقافة الاستعداد والوعي المجتمعي، ويحد من الاعتماد على مصادر غير موثوقة قد تربك المشهد في أوقات الطوارئ.

وتزامناً مع المستجدات الإقليمية وما تفرضه من جاهزية واستعداد، لعل أول ما يتبادر إلى أذهاننا هو اللجوء إلى المصادر الرسمية للمعلومات من جهات الاختصاص، ومن باب الإحساس بالمسؤولية الوطنية، واستثماراً لإمكاناتنا كشباب وخبراتنا التقنية في خدمة المجتمع وتعزيز جاهزيته، فقد ألهمني البند الثاني من مجالات العمل التطوعي ضمن منظومة الدفاع المدني التابع لوزارة الداخلية وهو (دعم استمرارية الخدمات الحكومية) أن أتقدم بمبادرة تتفق مع مفهومه وتطوير طريقة استخدام البيانات المسموح بتداولها، وبالفعل عملت على إصدار خريطة تفاعلية حديثة تُظهر جميع مواقع المراكز الطبية في دولة الكويت، مرتبطة بتطبيق خرائط غوغل، وذلك استناداً إلى وزارة الصحة.

والجدير بالذكر أن هذه المبادرة تعكس أهمية التكامل بين الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني في دعم منظومة إدارة الأزمات والطوارئ، وترسيخ ثقافة الوقاية والاستعداد المجتمعي في مواجهة مختلف التحديات، وتبقى المصادر الرسمية هي الوجهة الصحيحة لاستقاء المعلومات والأخبار.

أن الإصدار الجديد يتيح للمستخدمين تحديد أقرب مركز طبي لهم فوراً باستخدام مزايا التوجيه الفوري في خرائط غوغل، بما في ذلك احتساب المسافة والوقت والمسار الأسرع للوصول، وهو ما يُعد عاملاً حاسماً في حالات الطوارئ التي تتطلب سرعة القرار ودقة الحركة، خاصة عندما يتعلق الأمر بسلامة الأسرة وضمان وصولها إلى اتجاه الأمان بأسرع وقت ممكن، فعامل الوقت خلال الأزمات يمثل الفارق بين الأمان والخطر، لاسيما عندما يتعلق الأمر بسلامة الأسرة وضمان الوصول الآمن.

ويتميّز الإصدار الجديد باحتوائه على جميع المراكز الطبية ومواقعها الجغرافية الدقيقة، مصنّفة حسب المحافظات، بحيث تم تخصيص لون مختلف لمراكز كل محافظة لتسهيل تمييزها بصرياً وسرعة التعرف عليها في الأوقات الحرجة، ويساعد هذا التصنيف اللوني المستخدمين على قراءة الخريطة بسرعة واتخاذ القرار المناسب دون إرباك، خاصة في الظروف الضاغطة التي تتطلب استجابة فورية.



نموذج من الخريطة التفاعلية لتحديد مقار الإيواء بدولة الكويت

وفي إطار تطوير هذه الخريطة، تم في البداية إدراج مواقع مراكز الإيواء ضمن البيانات المعروضة، انطلاقاً من الحرص على توفير أكبر قدر ممكن من الخيارات أمام المستخدمين. تتضمن قائمة واضحة بمواقع الإيواء في دولة الكويت مصنفة حسب المحافظات الست، حيث تم تجهيز ما لا يقل عن مائة وتسعة وعشرين (192) مقراً للإيواء، بواقع إثنين وعشرين (22) مأوى في محافظة العاصمة، سبعة عشر (17) مأوى في محافظة حولي، أربعا وعشرين (24) مأوى في محافظة الجهراء، ومثلها في محافظة الفروانية، وتسعاً وعشرين مأوى في محافظة الأحمدي، وأخيراً إثني عشر (12) مأوى في محافظة مبارك الكبير.

إلا أنه وبعد التواصل والتنسيق مع المختصين في الإدارة العامة للدفاع المدني التابعة لوزارة الداخلية، تبيّن أن هذه المراكز ليست مراكز إيواء مفتوحة للعامة، بل هي مرافق مخصصة للاستخدام الحكومي بالتعاون مع وزارة التربية، وتُستخدم في حالات محددة مثل إيواء المتضررين من حوادث كالحريق أو انهيار المباني. كما أنها غير مهيأة لاستقبال الجمهور خلال الأزمات العامة أو الظروف الاستثنائية واسعة النطاق، لكونها غير مصممة لتوفير الحماية اللازمة من المخاطر الكبرى كالقصف أو الاعتداءات.

وبناءً على ذلك، تم الاستغناء عن إدراج هذه المواقع في النسخة النهائية من الخريطة على موقع الجمعية، التزاماً بالدقة والمسؤولية في توجيه أفراد المجتمع.

وفي هذا السياق، تظل التوصيات العامة في مثل هذه الحالات تشير إلى أن البقاء في المنزل، مع الالتزام بإرشادات السلامة الصادرة عن الجهات الرسمية، يُعد الخيار الأكثر أماناً في كثير من السيناريوهات الطارئة.

الحرب بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية
عملية زئير الأسد



كتبت: دكتورة وجدان العقاب
رئيس مجلس إدارة الجمعية الكويتية لحماية البيئة
عضو المجموعة الاستشارية الإقليمية
في غرب آسيا للحد من مخاطر الكوارث

في الثامن والعشرين من فبراير 2026 اندلعت عملية زئير الأسد كما أطلقت عليها الولايات المتحدة الأمريكية، وهي حرب واسعة بين إيران وإسرائيل بمشاركة مباشرة للقوات الأمريكية، في تصعيد غير مسبوق منذ سنوات في المنطقة. حيث شنّت إسرائيل والولايات المتحدة هجوماً عسكرياً مشتركاً على إيران في ساعات صباح ذلك اليوم، مستهدفة مواقع عسكرية وقادة إيرانيين، في ما وصفته بـ ضربة استباقية لمحاولة "إزالة التهديدات الأمنية". حيث شملت الضربات مواقع في طهران ومدن إيرانية أخرى، وقد أفادت تقارير إسرائيلية وأجنبية بأنها استهدفت قيادات وعمليات عسكرية

وفي أول ردّ عسكري مباشر على هذا المستوى ردّت إيران بإطلاق صواريخ وطائرات مسيّرة باتجاه إسرائيل ، وتضمّن انفجارات في عدة مناطق، وإغلاق مجالات جوية، وتنبيه المدنيين في إسرائيل وإيران. وذكرت تقارير إخبارية خسائر بشرية واسعة جراء الغارات الإيرانية والإسرائيلية، مع إصابات وعدد غير قليل من الضحايا في كلا الجانبين.

التصعيد : طائرات مسيرة وصواريخ إيرانية ضربت مواقع عديدة بين معسكرات أمريكية في الخليج ثم توسّعت دائرة القتال بسرعة، لمباني مدنية غير عسكرية في الإمارات والبحرين والسعودية والكويت وقطر وسلطنة عمان وتأثر الطيران المدني بشدة في المنطقة حيث أغلقت المجالات الجوية وبعض المطارات في المنطقة، وألغت عدد كبير من شركات الطيران رحلاتها.

تتأثر البيئة في كل مكان في العالم بأضرار النزاعات والحروب بصورة سلبية على الدوام وهو فحوى هذا المقال، لبيان تلك المخاطر البيئية على البيئة في الخليج ودولة الكويت.

اولا: خصوصية البيئة الكويتية

تتميّز البيئة في الكويت بدرجة عالية من الحساسية تجاه أي اضطرابات إقليمية، وهو ما يجعلها أكثر عرضة للتأثر السريع وغير المباشر بتداعيات الأزمات والصراعات المحيطة. ويعود ذلك إلى مجموعة من الخصائص البيئية والاقتصادية المتداخلة، في مقدمتها الاعتماد شبه الكامل على تحلية مياه البحر كمصدر رئيسي للمياه العذبة، حيث تمثل محطات التحلية شريان الحياة الذي تعتمد عليه الدولة في تلبية احتياجاتها اليومية. وهذا الارتباط المباشر بالبيئة البحرية يجعل أي تلوث في مياه الخليج العربي، سواء كان نفطيًا أو كيميائيًا، تهديدًا مباشرًا للأمن المائي.

كما أن وقوع الكويت على ضفاف الخليج العربي، الذي يُعد من المسطحات المائية شبه المغلقة، يزيد من خطورة أي ملوثات تصل إليه، نظرًا لبطء تجدد مياهه وضعف قدرته الطبيعية على التخلص من التلوث نظراً لهذا الطابع الجغرافي مما يجعل التعافي البيئي في الخليج يستغرق فترات طويلة، ما يضاعف من حجم الأثر في حال وقوع حوادث تلوث واسعة.

إلى جانب ذلك، يساهم المناخ الصحراوي السائد في الكويت في تسريع انتقال الملوثات الهوائية، حيث تساعد الرياح وارتفاع درجات



الحرارة على نقل الجسيمات الدقيقة والغازات لمسافات بعيدة خلال فترات زمنية قصيرة، ما يجعل التلوث الناتج عن أي حوادث إقليمية يصل إلى الأجواء الكويتية بسرعة. كما أن الكثافة العالية للمنشآت النفطية والصناعية داخل الدولة تضيف بُعدًا إضافيًا من الحساسية، إذ إن أي اضطراب في سلاسل الإمداد أو تعرض هذه المنشآت لمخاطر غير مباشرة قد يؤدي إلى آثار بيئية مركبة.

وبناءً على هذه المعطيات، فإن أي تصعيد عسكري في المنطقة لا يقتصر تأثيره على أطرافه المباشرة، بل يمتد ليشمل الكويت بيئيًا، سواء من خلال تلوث الهواء أو البحر أو الضغط على الموارد الحيوية، الأمر الذي يستدعي تعزيز الجاهزية والاستجابة الاستباقية.

ثانياً: سيناريوهات التأثير البيئي

في ظل هذه التطورات الإقليمية المتسارعة، تبرز الحاجة إلى تحليل السيناريوهات المحتملة للتأثيرات البيئية التي قد تنعكس على الكويت، وهي تحت طائلة الاعتداء حتى وإن لم تكن طرفًا مباشرًا في النزاع. فالطبيعة العابرة للحدود للملوثات، سواء الهوائية أو البحرية، تجعل من أي تصعيد عسكري في المنطقة عاملًا محفزًا لمخاطر بيئية متعددة المستويات، تختلف في شدتها ونطاقها وفقًا لطبيعة العمليات العسكرية ومواقعها. حيث أن النزاعات الحديثة غالبًا ما تُخلّف آثارًا بيئية غير مباشرة تمتد إلى دول مجاورة عبر الهواء والمياه وسلاسل الإمداد.

وتتراوح هذه السيناريوهات بين تأثيرات محدودة ومؤقتة، مثل تدهور جودة الهواء، وصولًا إلى سيناريوهات أكثر خطورة تشمل تلوثًا بحريًا واسع النطاق أو أضرارًا تمس مصادر المياه الحيوية. كما أن احتمالية تداخل عدة عوامل في وقت واحد، كالتلوث النفطي والهوائي، قد يؤدي إلى آثار مركبة تتطلب استجابة متكاملة وسريعة. ومن هنا تأتي أهمية استشراف هذه السيناريوهات لفهم طبيعة المخاطر والاستعداد لها بفعالية.



1- تلوث الهواء الإقليمي

يُعد تلوث الهواء الإقليمي من أبرز السيناريوهات البيئية المحتملة التي قد تؤثر على الكويت في حال تصاعد العمليات العسكرية في المنطقة، خاصة إذا شملت استهداف منشآت نفطية أو اندلاع حرائق واسعة النطاق. فاحتراق النفط ومشتقاته يؤدي إلى انبعاث كميات كبيرة من الغازات السامة والجسيمات الدقيقة، مثل PM2.5، وهي من أخطر ملوثات الهواء نظرًا لقدرتها على التغلغل عميقًا في الجهاز التنفسي. وتُظهر التجارب السابقة، لا سيما خلال حرائق آبار النفط في حرب الخليج عام 1991، أن هذه الانبعاثات يمكن أن تنتقل عبر الرياح لمسافات طويلة، لتصل إلى مناطق بعيدة خلال فترة تتراوح بين 24 إلى 72 ساعة، وفقًا للظروف الجوية السائدة.

وتؤكد تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن مثل هذه الحرائق قد تُنتج سحبًا كثيفة من الدخان تحتوي على مزيج معقد من الملوثات، بما في ذلك أكاسيد الكبريت والنيتروجين والمعادن الثقيلة، مما يؤدي إلى تدهور ملحوظ في جودة الهواء على المستوى الإقليمي. وفي بيئة صحراوية مثل الكويت، تسهم طبيعة المناخ في تسريع انتقال هذه الملوثات، حيث تساعد الرياح النشطة وارتفاع درجات الحرارة على انتشارها بشكل أوسع.

وتنعكس هذه الظاهرة بشكل مباشر على الصحة العامة، إذ ترتبط زيادة تركيز الجسيمات الدقيقة بارتفاع معدلات الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي، مثل الربو والتهاب الشعب الهوائية، بالإضافة إلى تفاقم الحالات المزمنة لدى الفئات الحساسة كالأطفال وكبار السن. كما قد تؤثر هذه الملوثات على الرؤية الأفقية وجودة الحياة اليومية، وتزيد من الضغط على الخدمات الصحية.

وبالتالي، فإن أي تصعيد عسكري يتضمن حرائق نفطية في المنطقة لا يُعد خطرًا محليًا فحسب، بل يمثل تهديدًا بيئيًا إقليميًا يمتد تأثيره إلى الكويت، ما يستدعي تعزيز أنظمة الرصد المبكر واتخاذ إجراءات وقائية لحماية صحة السكان.

2- التلوث البحري وتهديد المياه أخطر سيناريو على الكويت

يُعد التلوث البحري في الخليج العربي أخطر السيناريوهات البيئية التي قد تواجه دول مجلس التعاون ودولة الكويت في ظل أي تصعيد عسكري إقليمي، نظرًا لاعتماد ها شبه الكامل على مياه البحر كمصدر رئيسي للمياه العذبة عبر محطات التحلية. فأي تسرب نفطي أو كيميائي ناتج عن استهداف منشآت نفطية أو ناقلات بحرية يمكن أن يؤدي إلى تلوث واسع النطاق يمتد بسرعة عبر المياه، خاصة في بيئة بحرية شبه مغلقة وبطيئة التجدد مثل الخليج العربي. وتشير تقارير المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية إلى أن هذه الخصائص تجعل من الخليج نظامًا بيئيًا هشًا، حيث تتراكم الملوثات فيه لفترات طويلة، ما يزيد من صعوبة المعالجة وسرعة تفاقم الأثر.

وتكمن الخطورة المباشرة في احتمال وصول الملوثات إلى مآخذ المياه الخاصة بمحطات التحلية، ما قد يضطر الجهات المختصة إلى إيقافها مؤقتًا أو تقليل كفاءتها، وهو ما ينعكس مباشرة على إمدادات المياه في الدولة. كما أن انتشار النفط أو المواد الكيميائية في البيئة البحرية يؤدي إلى نفوق واسع للكائنات الحية، بما في ذلك الأسماك والقشريات، وتدمير الموائل الطبيعية مثل الشعاب المرجانية ومناطق الحضانة البحرية.

ولا تقتصر الآثار على الجانب البيئي فحسب، بل تمتد إلى الأمن الغذائي البحري، حيث تتأثر الثروة السمكية وتقل جودة المنتجات البحرية، مما ينعكس على سلاسل الإمداد الغذائي. وفي ظل هذه المعطيات، فإن أي حادث تلوث بحري في الخليج لا يُعد حدثًا عابرًا، بل يمثل أزمة بيئية ومائية متكاملة تستدعي استجابة سريعة ومنسقة لحماية الموارد الحيوية وضمان استمرارية الخدمات الأساسية.







3- مخاطر سقوط صواريخ أو شظايا

في حال امتداد العمليات العسكرية إلى نطاق جغرافي قريب، تبرز احتمالية سقوط صواريخ أو أجزاء منها داخل الكويت أو بالقرب من حدودها، وهو سيناريو يحمل آثارًا بيئية موضعية لكنها قد تكون ذات تبعات طويلة الأمد. فعند سقوط الصاروخ أو شظاياه، تتعرض التربة في موقع الارتطام لتلوث مباشر نتيجة بقايا المواد المتفجرة والمعادن الثقيلة، مثل الرصاص والنحاس ومركبات أخرى قد تنتج عن احتراق الوقود أو انفجار الرأس الحربي. وتشير تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن مخلفات الذخائر تُعد من أبرز مصادر التلوث المستمر في مناطق النزاع، حيث يمكن أن تبقى آثارها في التربة لسنوات.

كما يمتد الخطر إلى المياه الجوفية، خاصة إذا كانت المواد الملوثة قابلة للذوبان أو الانتقال عبر التربة، ما قد يؤدي إلى تدهور جودة المياه في المناطق القريبة من موقع السقوط. وفي بيئة صحراوية مثل الكويت، حيث تعتمد بعض المناطق على المياه الجوفية كمورد داعم، فإن هذا النوع من التلوث يمثل تهديدًا إضافيًا يجب أخذه في الاعتبار.

إلى جانب ذلك، ينتج عن لحظة الانفجار أو الارتطام تلوث هوائي لحظي يتمثل في انبعاث غازات سامة وجسيمات دقيقة، قد تؤثر مؤقتًا على جودة الهواء في المنطقة المحيطة. ورغم أن هذا التأثير غالبًا ما يكون محدود النطاق، إلا أن تكرار مثل هذه الحوادث قد يؤدي إلى تراكم الأثر البيئي، ما يستدعي التعامل معها بسرعة ووفق إجراءات بيئية مدروسة.

4- المخاطر الإشعاعية (منخفضة الاحتمال - عالية التأثير)

رغم أن احتمال حدوث تلوث إشعاعي نتيجة استهداف منشآت نووية في إيران يُعد منخفضًا نسبيًا، إلا أن حجم التأثير في



حال وقوعه قد يكون كبيرًا وعابرًا للحدود، ليشمل دولًا مجاورة شأنها شأن الحوادث التي حدثت في العالم. وتكمن الخطورة في أن أي ضرر يلحق بأنظمة الاحتواء أو التبريد داخل المنشآت النووية قد يؤدي إلى تسرب مواد مشعة إلى البيئة، حتى دون حدوث انفجار نووي. وتشير تحذيرات الوكالة الدولية للطاقة النووية إلى أن النزاعات المسلحة تزيد من احتمالية وقوع حوادث إشعاعية، خصوصًا إذا طالت الضربات منشآت حساسة.

أما في حال تعرّض مفاعل بوشهر في إيران لأي ضرر يؤدي إلى تسرب إشعاعي، فإن أحد أبرز مسارات التأثير البيئي يتمثل في تلوث الهواء بالجسيمات المشعة، والتي قد تنتقل لمسافات بعيدة بفعل العوامل الجوية. وتشير تحذيرات الوكالة الدولية للطاقة النووية إلى أن المواد المشعة مثل اليود131- والسيزيوم137- يمكن أن تنطلق إلى الغلاف الجوي وتنتشر وفق اتجاه الرياح وسرعتها، ما يجعل دولًا مجاورة مثل الكويت على الساحل الغربي للخليج خلال فترة زمنية قصيرة، ضمن نطاق التأثر المحتمل. وتلعب عدة عوامل دورًا في تحديد مدى انتشار هذه الملوثات، من أهمها سرعة الرياح، والطبقات الجوية، ودرجات الحرارة، إضافة إلى الظواهر الجوية مثل العواصف الغبارية التي قد تُسهم في حمل الجسيمات لمسافات أكبر، أو ترسيبها على سطح الأرض. مما يؤدي إلى تلوث بيئي طويل الأمد يصعب معالجته.

كما أن قرب الخليج العربي من موقع المفاعل يزيد من احتمالية انتقال التلوث عبر الهواء ثم ترسّبه في البيئة البحرية، ما يعزز من تعقيد الأثر البيئي. وفي هذا السياق، تبرز أهمية وجود مراصد متقدمة لجودة الهواء، قادرة على رصد التغيرات في مستويات الإشعاع بشكل فوري ودقيق. وتوصي منظمة الصحة العالمية ووكالات دولية بضرورة تفعيل أنظمة الإنذار المبكر المرتبطة بهذه المراصد، لما لها من دور حيوي في حماية الصحة العامة، وتوجيه القرارات الحكومية بسرعة، مثل تقليل التعرض الخارجي أو اتخاذ إجراءات احترازية. إن الاستثمار في هذه المراصد لا يُعد خيارًا تقنيًا فحسب، بل ضرورة استراتيجية في ظل المخاطر العابرة للحدود.

كما أن البيئة البحرية في الخليج العربي قد تكون عرضة لتلوث إشعاعي في حال وصول هذه المواد إلى المياه، سواء عبر الترسيب الجوي أو من خلال تيارات البحر. ونظرًا لطبيعة الخليج شبه المغلقة، فإن تراكم المواد المشعة قد يؤثر على الكائنات البحرية، وينتقل عبر السلسلة الغذائية إلى الإنسان، مما يهدد الصحة العامة والأمن الغذائي.

وعلى الرغم من أن هذا السيناريو يُعد أقل احتمالًا مقارنة بغيره من المخاطر، إلا أن طبيعته الكارثية تتطلب درجة عالية من الجاهزية، بما في ذلك أنظمة الرصد الإشعاعي المبكر، وخطط الطوارئ للتعامل مع أي تلوث محتمل، والتنسيق مع الجهات الدولية المختصة لضمان الاستجابة السريعة والفعالة.

5- تأثيرات غير مباشرة

إلى جانب التأثيرات البيئية المباشرة، تبرز مجموعة من الآثار غير المباشرة التي قد تطال الكويت نتيجة أي تصعيد عسكري إقليمي، وهي آثار لا تقل أهمية من حيث انعكاسها على الاستدامة البيئية والخدمات الحيوية. ففي أوقات الأزمات، يرتفع الطلب على الموارد الأساسية، وعلى رأسها المياه والطاقة، سواء نتيجة زيادة الاستهلاك المنزلي أو تعزيز الإجراءات الاحترازية والتشغيلية في مختلف القطاعات. وهذا الارتفاع المفاجئ قد يشكّل ضغطًا إضافيًا على منظومات الإنتاج، خاصة في دولة تعتمد على تحلية المياه وتوليد الطاقة بشكل مكثف.

كما أن البنية التحتية، بما تشمل من شبكات كهرباء ومياه وصرف صحي، قد تواجه ضغوطًا تشغيلية غير معتادة، خصوصًا في حال حدوث اضطرابات في سلاسل الإمداد أو الحاجة إلى تشغيل الأنظمة بكفاءة قصوى لفترات طويلة. ويُضاف إلى ذلك ما قد ينشأ من ممارسات تخزين طارئة للمواد، سواء كانت وقودًا أو مواد كيميائية أو حتى مواد استهلاكية، والتي قد تتم في ظروف غير مثالية، ما يزيد من احتمالية حدوث تسربات أو حوادث بيئية.

أن مثل هذه التأثيرات غير المباشرة قد تتراكم بمرور الوقت، وتؤدي إلى أعباء بيئية إضافية إذا لم تُدار بشكل سليم. لذا، فإن التعامل مع هذه الجوانب يتطلب تخطيطًا مسبقًا يضمن استدامة الموارد وسلامة البيئة في ظل الظروف الطارئة.

ثالثاً: تقييم مستوى الخطورة

يعكس تقييم مستوى الخطورة البيئية في الكويت صورة مركّبة تتباين فيها درجات التأثير بحسب طبيعة كل عنصر بيئي ومدى ارتباطه المباشر بمصادر التهديد المحتملة. ففيما يتعلق بجودة الهواء، يُصنَّف مستوى الخطر بين متوسط إلى مرتفع، نظرًا لاحتمالية انتقال الملوثات من مناطق النزاع عبر الرياح، خاصة في حال اندلاع حرائق نفطية أو صناعية واسعة. أما البيئة البحرية، فتُعد الأكثر عرضة للخطر، حيث يُصنَّف التهديد فيها بأنه مرتفع جدًا، نتيجة لأي تسرب نفطي أو كيميائي قد يحدث في الخليج العربي، وهو ما قد يؤدي إلى آثار طويلة الأمد على النظم البيئية البحرية.

وتُعد مياه الشرب، وبالأخص تلك المرتبطة بمحطات التحلية، في مستوى حرج من حيث الخطورة، نظرًا لاعتماد دولة الكويت وكل دول مجلس التعاون الخليجي شبه الكامل عليها، ما يجعل أي تلوث في مياه البحر تهديدًا مباشرًا للأمن المائي. وفي المقابل، فإن تأثير التلوث على التربة يُصنَّف بأنه موضعي، إذ يتركز في مواقع محددة مثل أماكن سقوط الصواريخ أو الشظايا، لكنه قد يمتد زمنيًا إذا لم تتم معالجته بشكل سريع. أما المخاطر الإشعاعية، فرغم انخفاض احتمال حدوثها، إلا أن تأثيرها في حال وقوعها يُعد عالي الخطورة، لما قد تسببه من تلوث طويل الأمد يمتد عبر الهواء والمياه. ويؤكد هذا التقييم أهمية الاستعداد لمختلف السيناريوهات وفق مستويات متفاوتة من الجاهزية.



المختصر المفيد

في ظل التصعيد الإقليمي، تواجه دولة الكويت تحديات بيئية غير مباشرة قد تكون عميقة الأثر، إذ يُعد الخليج العربي شريان الحياة المائي للدولة، ما يجعل أي تلوث بحري أو نفطي تهديدًا مباشرًا للأمن المائي. كما أن طبيعة البيئة الصحراوية تسهم في انتقال الملوثات الهوائية بسرعة، فيما تبقى المخاطر الإشعاعية احتمالًا منخفضًا لكنه عالي الخطورة، الأمر الذي يستدعي تعزيز الجاهزية البيئية والرقابية بشكل استباقي.

تبقى بيئيًا ضمن نطاق التأثر المباشر، بحكم موقعها الجغرافي القريب من بؤر التوتر، وارتباطها الوثيق بمنظومة الخليج العربي. فالقرب الجغرافي يجعلها عرضة لتأثيرات عابرة للحدود، سواء عبر الهواء أو البحر، في حين يشكّل اعتمادها شبه الكامل على مياه الخليج كمصدر رئيسي للتحلية عاملًا حاسمًا في تضخيم حجم المخاطر. كما أن طبيعة بيئتها الصحراوية والهشة، التي تتسم بضعف القدرة على التعافي الذاتي، تجعل أي تلوث ولو كان محدودًا قابلًا للتفاقم إذا لم تتم معالجته بسرعة.

ويُعد التلوث البحري الخطر الأكثر إلحاحًا، نظرًا لتأثيره المباشر على محطات التحلية، التي تمثل العمود الفقري للأمن المائي في الدولة. فأي تسرب نفطي أو كيميائي في مياه الخليج قد يؤدي إلى تعطيل هذه المحطات أو تقليل كفاءتها، مما ينعكس فورًا على توفر المياه للسكان. وفي المقابل، تبقى المخاطر الإشعاعية ضمن نطاق الاحتمال المنخفض، لكنها تحمل في طياتها آثارًا كارثية في حال وقوعها، إذ يمكن أن تؤدي إلى تلوث طويل الأمد في البيئة البحرية أو الجوية، يصعب احتواؤه. ومن هنا، تبرز أهمية الاستعداد المسبق لمختلف السيناريوهات، بما يضمن حماية الموارد الحيوية وتقليل آثار الأزمات المحتملة.

جودة مياه الشرب الاستعداد واستباق الضرر

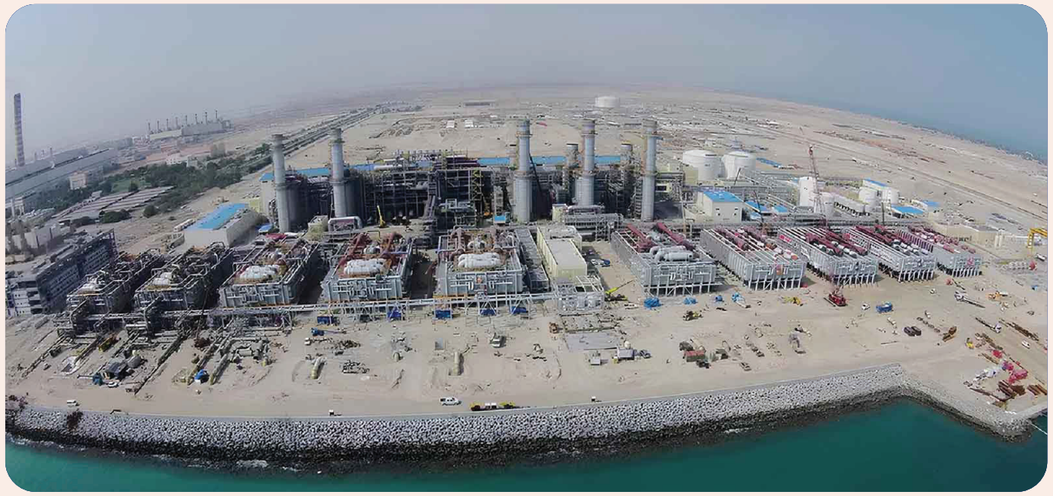


د. وجدان العقاب
رئيس مجلس إدارة الجمعية الكويتية لحماية البيئة
والرئيس الأسبق لمركز مجلس التعاون لإدارة حالات الطوارئ

تؤكد مخرجات مركز تنمية مصادر المياه التابع لوزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة في الكويت حيث كنت أعمل ككبير اختصاصي أحياء لمدة لا تقل عن عشرين عاماً في مجال فحص جودة مياه الشرب في دولة الكويت، أن مياه الشرب المنتجة في الدولة تُعد من بين الأفضل عالميًا من حيث الجودة والمعايير الفنية، وهو ما يعكس مستوى متقدمًا من الكفاءة التشغيلية والرقابة المستمرة

تعتمد الكويت بشكل رئيسي على تقنيات تحلية مياه البحر، التي يتم تطويرها وتشغيلها وفق أحدث النظم الهندسية، بما يضمن إنتاج مياه عالية النقاء تلبي احتياجات السكان بشكل آمن ومستدام. وتُوزَّع هذه المياه عبر الشبكة العامة لتصل إلى جميع المواطنين والمقيمين، دون تمييز، وبجودة موحدة تلتزم بأعلى المواصفات الصحية.

وتأتي هذه النتائج مدعومة بإجراءات صارمة لمراقبة الجودة، تشمل الفحوصات الدورية والتحاليل المخبرية الكيميائية والبكتيرية والسمية التي تُجرى على مراحل متعددة من بداية الإنتاج في المحطات في الخلط والضخ والخزانات وحتى التوزيع في الخزانات العلوية ونقاط مدروسة على شبكة التوزيع بما لا يقل عن ٦٠٠ عينة مياه شهرياً تغطي دولة الكويت كافة، لضمان خلو المياه من أي ملوثات أو شوائب. كما تُطبّق المعايير المعتمدة من منظمة الصحة العالمية، والتي تُعد المرجعية العالمية في تقييم جودة مياه الشرب، حيث تشمل هذه المعايير حدودًا دقيقة للمواد الكيميائية والبيولوجية، إضافة إلى مؤشرات الطعم والرائحة والنقاء، والجدير بالذكر أن المعايير التي تطبقها مختبرات المركز أعلى من معايير منظمة الصحة العالمية في تقليص عدد



العينات المسموح بتلوثها من ٥٪ إلى صفر بالمائة، وهو تحدٍ جريء حافظت عليه وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة لسنوات.

ويعكس هذا المستوى من الجودة التزام الدولة بتوفير بيئة صحية وآمنة، ويعزز الثقة المجتمعية في منظومة المياه الوطنية، خاصة في ظل التحديات البيئية التي تواجه المنطقة. كما يُبرز الدور الحيوي لمركز تنمية مصادر المياه في دعم استدامة هذا المورد الحيوي، من خلال البحث والتطوير، وتحسين كفاءة الإنتاج، ومواكبة أفضل الممارسات العالمية. وبذلك، تواصل الكويت ترسيخ مكانتها كنموذج متقدم في إدارة الموارد المائية على المستوى الإقليمي والدولي.

نظرًا لاعتماد الكويت شبه الكامل على تحلية مياه البحر، فإن حماية مصادر المياه تُعد أولوية قصوى في أي سيناريو طارئ. ويتطلب ذلك وضع خطط بديلة لإمدادات المياه، تشمل تنويع مصادر الإنتاج وهو أمر صعب في دول مجلس التعاون لافتقارها لمصادر المياه الطبيعية الصالحة للشرب، وتعزيز كفاءة التخزين، وضمان استمرارية التشغيل حتى في حال تلوث مياه البحر.

وتشمل هذه الخطط إمكانية استخدام المياه الجوفية الصالحة للشرب كمصدر احتياطي، أو تفعيل الربط الإقليمي في حالات الطوارئ.

كما يُعد تأمين مخزون استراتيجي من المياه العذبة خطوة أساسية لضمان استمرارية الإمداد في حال توقف أو تراجع إنتاج محطات التحلية. ويوصي برنامج الأمم المتحدة للبيئة بضرورة أن يكون هذا المخزون كافيًا لتغطية عدة أيام أو أسابيع، مع مراعاة توزيعه الجغرافي لضمان الوصول السريع.

ويجب أيضًا تطوير بروتوكولات تشغيل مرنة لمحطات التحلية، تتيح التكيف مع تغير جودة المياه الداخلة، مثل تعديل مراحل المعالجة أو استخدام تقنيات إضافية لإزالة الملوثات. كما أن التنسيق بين الجهات المعنية، مثل وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة والهيئة العامة للبيئة، يُعد عنصرًا حاسمًا في إدارة الموارد المائية بكفاءة.

الاستجابة السريعة

تُعد الاستجابة السريعة عنصرًا حاسمًا في تقليل الأثر البيئي لأي حادث طارئ، خاصة في بيئة حساسة مثل الكويت. ويتطلب ذلك تجهيز فرق متخصصة ومدربة للتعامل مع مختلف أنواع التلوث، وعلى رأسها التلوث النفطي، الذي يُعد من أكثر السيناريوهات احتمالًا وخطورة في الخليج العربي. وتشمل مهام هذه الفرق احتواء البقع النفطية باستخدام الحواجز العائمة، وجمع الملوثات، وتطبيق مواد المعالجة البيئية وفق المعايير الدولية.

كما يجب أن تكون هناك جاهزية كاملة لإغلاق مآخذ محطات التحلية مؤقتًا في حال رصد تلوث في مياه البحر، وذلك لحماية البنية التحتية وضمان سلامة المياه المنتجة. ويتطلب ذلك وجود أنظمة إنذار مبكر، وخطط تشغيل بديلة، وتنسيق فوري بين الجهات المعنية.

ويوصي برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) بضرورة إجراء تدريبات دورية لمحاكاة حالات الطوارئ، بما يشمل سيناريوهات التلوث البحري والهوائي، لضمان جاهزية الفرق وسرعة الاستجابة. كما يُعد التنسيق الإقليمي مع دول الخليج والمنظمات البيئية أمرًا مهمًا لتبادل الخبرات والدعم في الحالات الكبرى.

حماية مياه الشرب في دول الخليج العربي من الاشعاع



استمرارية التشغيل حتى في حال تلوث مياه البحر

وفي البيئة البحرية تكتسب مراقبة جودة مياه البحر أهمية خاصة، لا سيما عند مآخذ محطات التحلية، حيث يجب قياس مؤشرات مثل تركيز الهيدروكربونات، والمواد العالقة، ونسبة الأكسجين المذاب والمواد الكيميائية ومستويات الإشعاع. ويوصي برنامج الأمم المتحدة للبيئة بضرورة تكامل أنظمة الرصد البرية والبحرية ضمن منصة موحدة، تتيح تحليل البيانات بشكل فوري وتبادلها بين الجهات المعنية. كما يمكن الاستفادة من تقنيات الاستشعار عن بُعد وصور الأقمار الصناعية لرصد بقع التلوث النفطي أو السحب الملوثة.

لذا فإن تعزيز أمن المياه لا يقتصر على الجانب الفني، بل يشمل أيضًا التخطيط الاستراتيجي والتكامل المؤسسي، بما يضمن استدامة هذا المورد الحيوي في ظل التحديات الإقليمية.

وأستذكر بهذا الخصوص تنظيم مركز مجلس التعاون لإدارة حالات الطوارئ التابع للأمانة العامة لدول الخليج العربية عام 2014 ، تمرين عملي لحادث تلوث اشعاعي افتراضي لمحطة تحلية مياه أشرفت عليه شركة كندية متخصصة هي المجموعة العالمية للأبحاث الامنية المختصة بالإجراءات الوقائية الدفاعية في مثل تلك الحالات.

وقد جاء هذا التمرين نظير اتفاق بين المركز والوكالة الدولية للطاقة الذرية لخصوصية حماية المياه الصالحة للشرب لدول المجلس أثناء حادث افتراضي لمفاعل نووي افتراضي على جزيرة افتراضية قريبة من الكويت في شمال الخليج العربي يتسبب بتلوث المياه بالإشعاع في البيئة البحرية.

بدأت المرحلة الأولى بإعلان خبر العطل بالمفاعل ومن ثمة انفجاره، حيث تم عرض كامل التفاصيل مقرونة بالتوقيت وترتيب الاحداث على الجزيرة الوهمية، وكان على المشاركين تسجيل البيانات الواردة وتوزيع المعلومات وتبادلها مع الدول والاستعداد للمخاطر وتحذير المواطنين في الدول التي يرتفع احتمال وصول التلوث اليها.

منظومات الرصد البيئي

تُعد أنظمة الرصد البيئي خط الدفاع الأول في مواجهة أي آثار محتملة للتلوث المحتمل نتاجه من التصعيد الإقليمي على الكويت، إذ يتيح الكشف المبكر عن التغيرات في جودة الهواء والماء، ويدعم اتخاذ القرار المبني على بيانات دقيقة. وفي هذا السياق، تبرز أهمية ربط محطات مراقبة جودة الهواء على مدار الساعة بأنظمة إنذار مبكر لتنبيه الجهات المختصة عند تجاوز الحدود الآمنة، مع التركيز على قياس الجسيمات الدقيقة PM2.5 وPM10 والغازات الملوثة مثل ثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين، وهي مؤشرات رئيسية على التلوث الناتج عن الحرائق أو الانفجارات.

إن استقراء المستجدات المتتابعة من المتغيرات في تفاصيل الحادث في المرحلة الثانية من التمرين ساهمت في تحديد أبعاد المشكلة وأنواع الملوثات كالتلوث البحري بسبب تسرب السائل للبحر من المفاعل بحيث نحتاج الى تحديد الفحوصات الحقلية لمتابعته وعمل محاكاة للسيناريوهات المحتملة لوضع سيناريوهات العلاج والتعامل.



اما لتحديد ابعاد التلوث الجوي من انطلاق الاشعاع في الهواء فالعلماء بحاجة لمعرفة اخر مستجدات الارصاد الجوية للتنبؤ باتجاه و سرعة تحرك السحابة الملوثة حيث انها تساعد في وضع سيناريوهات حركة واتجاه البشر لإبعادهم عن المناطق محتملة التعرض للتلوث واختيار نوع الملاجئ والتجهيزات، مما يجعل علوم الارصاد الجوية من أهم العلوم التي قد تساعد في تحليل نتائج الفحوصات كاتجاه الامواج والرياح وسرعتها فيسهل التنبؤ باتجاه انتشار التلوث البحري والجوي وسرعة وصوله للمرافق الحيوية.

وبما أن الكويت في أعلى الخليج والاقرب إلى المفاعل المعطوب، فالتحرك الحثيث لمراقبة المياه الاقليمية ونشر المجسات الثابتة في مداخل محطات تحلية مياه الشرب والمتحركة على مسافات متفوتة منها لرصد التلوث المرتقب، وينطبق طبعاً ذلك على كل دول مجلس التعاون .

التفكير خارج الصندوق

كان المشاركين بين اختيارين، إما انتاج مياه الشرب وعدم التوقف عن الإنتاج إلا إذ كانت المياه المنتجة ملوثة بالإشعاع أو اقفال المحطات التي تظهر المجسات تلوث المياه في مداخلها بالإشعاع وإيقاف الانتاج؟

اختلفت القرارات بين مجموعة واخرى ورغم ان الخيار الامثل كان اقفال المحطات التي تظهر المجسات تلوث المياه في مداخلها بالإشعاع لمنع وصول التلوث الاشعاعي اليهما ، وتشغيل المحطات الاخرى بكامل طاقتها لإنتاج مياه الشرب وتخزينها للطوارئ لحين انتهاء المشكلة، ونظراً لغياب الخبرة والمعلومات الواقعية عن عدد المحطات على الخليج في كل دولة بالإضافة إلى حركة تيارات المياه التي تسير عكس عقارب الساعة فيه فقد تم اختيار الخيار الذي يسمح باستخدام المحطات طالما ان المياه المنتجة كانت سليمة وخالية من الاشعاع، ولكن ذلك بالطبع ترتب عليه تلوث المحطات بسبب ارتفاع التركيز مع الوقت مما يحمل البلاد تكاليف باهظة لتطهير المحطات وصيانتها وإضاعة الوقت لحين عودة الخدمة مرة اخرى لتعود المحطة كسابق عهدها. ناهيكم عن تركيز الملوثات بمعدلات مرتفعة في المياه المصروفة في البحر مرة أخرى مخالفين بذلك القوانين البيئية المحلية والاقليمية في التحكم في مخرجات النفايات السائلة الملقاة في البحر خاصة وان المياه المحلاة التي تحتوى على الاشعاع ينتج عنها مياه شرب صالحة للاستخدام الآدمي لكن سيرتفع تركيز الاشعاع في المياه المصروفة بمعدلات مضاعفة مما يشكل خطر على البيئة البحرية وهو خطر يتجاوز الخطر الأساسي من جراء التلوث في الحادث.

والذي ترتب عليه فقد الكفاءة التشغيلية للمحطات بعد فترة من التشغيل ويترتب على ذلك إغلاق المحطة لحين إعادة تأهيلها بمدة بين 3 - 5 سنوات تخرجها خارج الخدمة، وبالطبع عدم الوفاء بإنتاج مياه شرب لمدة طويلة متسبباً بانهيار الأمن المائي في المنطقة.





القرار الصحيح في الوضع الصعب

المحافظة على سلامة محطات تحلية المياه ليس خياراً قابلاً للنقاش في إقليم يفتقر للمياه العذبة بصورة طبيعية، ما يجعل حمايتها أولوية قصوى عند حدوث أي تلوث بحري، ولا بد من الحرص على عدم تلوثها بالإشعاع بتاتاً لضمان استمرار انتاج المياه العذبة في الحالات الحرجة التي قد تستمر طويلاً. لذلك فإن القرار الصحيح هو بتنفيذ استراتيجية الخروج التالية خاصة بوجود أكثر من محطة في كل دولة من دول الخليج:

1- تركيب مراصد ومجسات لقياس التلوث الاشعاعي في مياه البحر أمام مداخل المحطات على مسافات (المدخل و 5كم و 10 كم). ويمكن إعادة موضعة العوامات الموجودة في المياه والتي تتبع أكثر من جهة حكومية مثل الحرس الوطني ومعهد الكويت للأبحاث العلمية والهيئة العامة للبيئة وغيرها وتركيب المجسات عليها.

2- يتم إيقاف الإنتاج في المحطات التي ترصد التلوث في المياه قبل دخولها لمنع تلوث المحطة.

3- التركيز على تشغيل المحطات البعيدة عن التلوث بكامل طاقتها وتخزين المياه المنتجة.

4- مراقبة المراصد نظرا لتغير اتجاه التيارات التي تحمل التلوث في أمواجها باستمرار لتحديد المحطات التي تعمل والتي تتوقف.

5- تشغيل المحطات المتوقفة في حال تحرك التلوث وسلامة المياه في المآخذ بكامل طاقتها لانتاج مياه سليمة تخزن للاستفادة منها.

6- الاعتماد على المخزون الاستراتيجي لتغطية فترة التوقف.

7- تنقل التشغيل من محطة إلى أخرى حسب أوضاع التلوث.

8- ابلاغ الدول المجاورة وتبادل المعلومات معها أولا باول للتمكن من التصرف حيال المتغيرات ومستجدات الاوضاع، لاتخاذ نفس التدابير الاحترازية لتحديد المحطات التي يتوجب الوضع ايقافها أو تعليق عملها لحين مرور التلوث.

9- تفعيل الربط المائي الخليجي لتجاوز المحنة في حال استحالة انتاج المياه نظراً لتلوث مداخل ومآخذ المحطات في الدولة الواحدة.

أما في حالات التلوث النفطي أو الكيميائي فإن التعامل معها لا يتنازل عن وجود المجسات للتنبؤ بوصول الملوثات بأنواعها، وبالطبع فإن التعامل مع التلوث قبل وصوله إلى مدخل المحطات أمر يمكن تطبيقه بوجود فرق الاستجابة والتعامل بالمعدات المناسبة. والمحافظة على المحطات سليمة بنفس الخطوات إذا ما دعت الحاجة.

إن الاستثمار في قدرات الاستجابة السريعة لا يُعد خيارًا، بل ضرورة استراتيجية لحماية البيئة والموارد الحيوية من آثار الأزمات المفاجئة. ولعل التمارين الميدانية والمكتبية مثل تمرين حسم العقبان وتمرين شامل من أنجح التدريبات التي تستعرض الإمكانيات في مجال الاستجابة للحالات الطارئة والأزمات.

ويُسهم تعزيز قدرات الرصد في تقليل زمن الاستجابة، وتحديد نطاق التأثير بدقة، وتوجيه الموارد بشكل فعال، ما يعزز من قدرة الدولة على احتواء الأثر البيئي قبل تفاقمه.

النجاح في حماية محطات التحلية يعتمد على الاستجابة المبكرة + المرونة التشغيلية + التكامل المؤسسي. ومع طبيعة الخليج شبه المغلقة، فإن دقائق الاستجابة الأولى تُحدث فرقًا كبيرًا في تقليل الأثر وضمان استمرارية الإمدادات المائية.

مصطلحات مهمة

الاستجابة المبكرة	المرونة التشغيلية	التكامل المؤسسي
تعني القدرة على رصد مؤشرات الخطر في مراحلها الأولى واتخاذ إجراءات فورية قبل تفاقمها. تشمل أنظمة إنذار مبكر، وتحليل بيانات لحظي، وتفعيل خطط الطوارئ بسرعة. تسهم في تقليل الخسائر، واحتواء الأثر البيئي، وحماية الموارد الحيوية مثل المياه، خاصة في حالات التلوث البحري أو الجوي.	تشير إلى قدرة الأنظمة والبنية التحتية على التكيف مع الظروف الطارئة دون توقف كامل. تشمل تشغيل بدائل، تعديل العمليات، وتقليل الأحمال مع الحفاظ على استمرارية الخدمة. في محطات التحلية، تعني إمكانية تغيير مصادر السحب أو تقنيات المعالجة لضمان استمرار إنتاج المياه بأمان.	يعني تنسيق الجهود بين الجهات الحكومية والفنية المختلفة ضمن إطار موحد. يشمل تبادل المعلومات، وتوحيد القرارات، والعمل المشترك بين قطاعات البيئة والمياه والطاقة والطوارئ. يضمن استجابة فعالة وسريعة، ويمنع تضارب الإجراءات، مما يعزز كفاءة إدارة الأزمات البيئية والحد من آثارها.

الإسعافات الأولية النفسية





د. فوزي الخواري - رئيس مجلس إدارة الجمعية الكويتية لإدارة الازمات والطوارئ

تُعد الإسعافات الأولية النفسية (Psychological First Aid) استجابة إنسانية داعمة وعملية لأي شخص يعاني من آثار أزمة حادة، او ضغوط نفسية معقدة، وهي لا تهدف إلى العلاج النفسي المتخصص الذي يقدمة مختص بمجال الطب النفسي أو المختصين بالعلاج النفسي، بقدر ما تسعى إلى توفير الدعم الأساسي لإحتياج فرد يعاني من ضغوطات قد تكون معتادة او مفاجئة.

ووفقاً لدليل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، تُعرف هذه الإسعافات "بأنها مجموعة من المهارات التي تهدف إلى مساعدة الأشخاص على الشعور بالهدوء، والأمان، والقدرة على مواجهة التحديات المباشرة بعد التعرض لحدث صادم". تكمن أهميتها القصوى في منع تفاقم الآثار النفسية السلبية وتقليل احتمالية الإصابة باضطراب ما بعد الصدمة، من خلال إعادة الشعور بالسيطرة والارتباط بالآخرين في لحظات الفوضى.

تعتمد آلية تقديم الإسعافات الأولية النفسية على نموذج عملي بسيط وفعال يتلخص في ثلاث خطوات رئيسية: (انظر، استمع، اربط). تبدأ العملية بـ «النظر» للتأكد من السلامة وتحديد الأشخاص الذين يحتاجون للدعم العاجل، ثم «الاستماع» بتركيز لمخاوف المصابين ومساعدتهم على التهدئة دون ممارسة ضغوط عليهم للتحدث، وصولاً إلى «الربط» من خلال تزويدهم بالمعلومات وتسهيل وصولهم إلى الخدمات الأساسية والدعم الاجتماعي. هذه الخطوات تضمن تلبية الاحتياجات العملية والاجتماعية بجانب الدعم العاطفي، مما يعزز من قدرة الأفراد على استعادة توازنهم في وقت قياسي.

أما عن الفئات المستهدفة، فالإسعافات الأولية النفسية موجهة للأطفال والبالغين الذين تعرضوا مؤخراً لحدث شديد القسوة، ولد لديهم اعراض قد تكون ظاهرة كالبكاء، أو مستترة كالقلق والخوف، خاصة أولئك الذين تظهر عليهم علامات الضيق الشديد أو الذين يعجزون عن رعاية أنفسهم. والمميز في هذا النوع من الدعم هو أنه لا يقتصر على المختصين النفسيين فقط؛ فبناءً على معايير الاتحاد الدولي، يمكن لأي شخص (سواء كان متطوعاً، أو عامل إغاثة، أو حتى فرداً من أفراد المجتمع) أن يقدمها شريطة تلقيه تدريباً أساسياً. ومع ذلك، يشدد الدليل على أهمية الالتزام بمبدأ «لا تسبب ضرراً»، مما يتطلب تجنب مجموعة من المحاذير والأخطاء الشائعة، ومن أبرزها:

لا تضغط على الشخص ليتحدث: تجنب إجبار المصاب على سرد تفاصيل الحدث الصادم؛ فالبوح القسري قد يؤدي إلى إعادة صدمة الشخص.

لا تقدم وعوداً كاذبة: تجنب عبارات مثل «كل شيء سيكون بخير». الصدق يبني الثقة، والوعود الفارغة تهدمها.

لا تطلق أحكاماً أو نصائح جاهزة: توقف عن قول «كان يجب عليك فعل كذا»، فهذا يقلل من شأن مشاعر المصاب ويشعره بالذنب.

لا تشخص الحالة: تذكر أنك مسعف أولي وليس طبيباً نفسياً؛ لا تستخدم مصطلحات طبية مثل «أنت تعاني من اكتئاب».

لا تنتهك الخصوصية: تجنب مشاركة قصة المصاب مع الآخرين، فهذا يتنافى مع المبادئ الأخلاقية للإغاثة الإنسانية.

إن الالتزام بهذه المبادئ والابتعاد عن هذه المحاذير يجعل من الإسعافات الأولية النفسية أداة مجتمعية قوية وآمنة لتعزيز المرونة النفسية الجماعية أثناء الكوارث والحالات الطارئة.

الجمعية الكويتية لإدارة الأزمات والطوارئ والهلال الأحمر الكويتي ينظمان ورشتي عمل عن الإسعافات الأولية النفسية

KCEMS
KUWAIT CRISIS & EMERGENCY MANAGEMENT SOCIETY
الجمعية الكويتية لإدارة الأزمات والطوارئ

وقد حاضر في هاتين الورشتين د. فوزي الخواري، رئيس الجمعية الكويتية لإدارة الأزمات والطوارئ، الذي سلط الضوء على أهمية الإسعافات الأولية النفسية (PFA) كاستجابة إنسانية داعمة وعملية لأي شخص يعاني من آثار أزمة حادة. وأوضح د.الخواري أن هذه الإسعافات لا تهدف إلى العلاج النفسي المتخصص بقدر ما تسعى إلى توفير الدعم الأساسي للشخص المحتاج. ووفقاً لدليل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، تُعرف هذه الإسعافات بأنها مجموعة من المهارات التي تهدف إلى مساعدة الأشخاص على الشعور بالهدوء، والأمان، والقدرة على مواجهة التحديات المباشرة بعد التعرض لحدث

كما أكد د. الخواري على أن تكمن الأهمية القصوى للإسعافات الأولية النفسية في منع تفاقم الآثار النفسية السلبية وتقليل احتمالية الإصابة باضطراب ما بعد الصدمة، من خلال إعادة الشعور بالسيطرة والارتباط بالآخرين في لحظات الفوضى. تناولت ورش العمل عدة محاور رئيسية، منها: تعريف الإسعافات الأولية النفسية، وأهميتها، والفئات المستهدفة. وشدد على أن على الشخص الذي لديه القدرة على تقديم تلك الإسعافات عليه اتباع نموذج عمل الإسعافات الأولية النفسية: (انظر، استمع، اربط)، وهو نموذج عملي بسيط وفعال لبدء تقديم الدعم. الالتزام بمبدأ «لا تسبب ضرراً»، مشدداً على أهمية الالتزام بهذا المبدأ، مما يتطلب تجنب مجموعة من المحاذير والأخطاء الشائعة. كما أكد د. الخواري على أن الالتزام بهذه المبادئ والابتعاد عن هذه المحاذير يجعل من الإسعافات الأولية النفسية أداة مجتمعية قوية وآمنة لتعزيز المرونة النفسية الجماعية أثناء الكوارث والحالات الطارئة.

> في إطار تعزيز الوعي بأهمية الصحة النفسية في حالات الطوارئ والأزمات، نظمت الجمعية الكويتية لإدارة الأزمات والطوارئ، بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الكويتي، ورشتي عمل متخصصتين عن «الإسعافات الأولية النفسية» عبر الإنترنت (اون لاين). وقد لاقت الورشتان تفاعلاً كبيراً حيث حضرهما أكثر من 600 مشارك من داخل وخارج الكويت

الجدير بالذكر بأن هاتين الورشتين قد لاقتا تفاعلاً واسعاً من المشاركين الذين أشادوا بالمبادرة وأكدوا على أهميتها في رفع مستوى الوعي بأهمية الصحة النفسية في حالات الطوارئ والأزمات. وقد أعرب الكثيرون عن رغبتهم في المشاركة في المزيد من مثل هذه الفعاليات مستقبلاً. تأتي هذه المبادرة في إطار الشراكة الفعالة بين الجمعية الكويتية لإدارة الأزمات والطوارئ وجمعية الهلال الأحمر الكويتي، والتي تهدف إلى تعزيز قدرات المجتمع الكويتي في مواجهة الأزمات والطوارئ من خلال توفير الدعم والتدريب اللازمين.

دليل المرأة للعمل المناخي والمسئولية المشتركة



جنان رضا بهزاد
أمين عام الجمعية الكويتية لحماية البيئة

يتناول كتاب المرأة والتغير المناخي دور المرأة الحيوي في مواجهة التحديات البيئية، مسلطاً الضوء على تجارب نسائية ملهمة في التكيف وبناء المجتمعات المستدامة. يبرز الكتاب أهمية تمكين المرأة في السياسات المناخية، ويقدّم رؤى عملية لتعزيز العدالة البيئية بمشاركة فاعلة من النساء.





للحصول على كتاب
دليل المرأة للعمل المناخي والمسئولية المشتركة
البريد الإلكتروني: keps74@gmail.com
www.keps.org.kw

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب
أو تصويره أو تخزينه أو تسجيله
بأي وسيلة دون موافقة خطية من الناشر

جميع الصور والشروحات في هذا الكتيب
رسمت وصممت باستخدام الذكاء الاصطناعي

الجمعية الكويتية لحماية البيئة
Kuwait Environment Protection Society

P. O. Box: 1896 Al-Safat, Zip Code 13019 State of Kuwait
صندوق بريد: 1896 الصفاة، الرمز البريدي 13019 دولة الكويت

www.keps.org.kw
9953 77 30

kepsq8
keps74
keps74

مدلول صافرات الإنذار



النغمة المتقطعة

تدل على قرب حدوث الخطر

النغمة المموجة

تدل على حدوث الخطر

النغمة المتصلة

تدل على زوال الخطر

يتوجب على السادة المواطنين والمقيمين التحلي بالهدوء وعدم الإرتباك والإستماع إلى سلطات الدفاع المدني عبر وسائل الإعلام الرسمية.

112 MOI_KUW
www.moi.gov.kw

البيئة
مجلة

أول مجلة بيئية في الوطن العربي

46 سنة صحافة بيئية



المراسلات بإسم الجمعية الكويتية لحماية البيئة

محافظة الفروانية - جليب الشيوخ - قطعة 4 - شارع 8 - قسيمة 80006

ص.ب: 1896 الصفاة 13019 دولة الكويت

البريد الإلكتروني: Keps74@gmail.com

www.keps.org.kw